الفصل الثالث

التعاون العربى - الأوروبى
وآثره على العمل الاقتصادى العربى المشترك

- تمهيد وتقسيم :

يعتبر الاتحاد الأوربي كتكتل إقليمى من أهم الشركاء الاقتصاديين للمنطقة العربية ، كما يعد الشريك التجارى الأول للدول العربية . ويرجع السبب فى ذلك إلى وجود روابط تاريخية وجغرافية ومصالح مشتركة بين الجانبين مما ساعد على توافق قوائم الصادرات والواردات فيما بينهم (١) .

كما تمثل المنطقة العربية سواء فى المتوسط أو فى منطقة الخليج العربى منطقة إستراتيجية وحيوية للكيان الأوروبى (٢) ، لذا سعت الدول الأوروبية لإيجاد إطار تعاونى مع تلك المنطقة من خلال عقد اتفاقات للتعاون معها تشمل كافة الجوانب الاقتصادية والفنية وذلك للحفاظ على أمن واستقرار القارة الأوروبية .

ولأهمية هذا الموضوع لما له من آثر حتمى على العمل الاقتصادى العربى المشترك يعالج هذا الفصل سبل التعاون وأشكاله بين الجانب العربى والجانب الأوروبى سواء فى محاولات الجانب الأوروبى إرساء أطر هذا التعاون فى شكل جماعى مع جامعة الدول العربية ، أو فى إطار ثنائى مع الدول العربية على نحو منفرد ، مع بيان لأثر هذه الأطر على مسيرة العمل الاقتصادى العربى المشترك فى إطار جامعة الدول العربية . لذا ويقسم هذا الفصل إلى مبحثين :-

- **المبحث الأول** : محاولة الجماعة الأوروبية لبدء حوار مشترك مع جامعة الدول العربية .

- **المبحث الثانى** : تطور سياسات الاتحاد الأوروبى فى إرسائه لأطر الشراكة مع الدول العربية .

---

(١) أ/ أحمد السيد النجار ، العلاقات الاقتصادية بين العرب والجماعة الأوروبية الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩٦، (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية ، يناير عام ١٩٩٠م) ، صـ ١٤٧ـ .

(٢) بالنسبة لمنطقة المتوسط نجد أنها تربط بين أوربا وآسيا ،وكذلك بين أوربا وشرق أفريقيا . أما منطقة الخليج فتعد منبع النفط للقارة الأوروبية وهى السلعة الأساسية المصدرة لهذه القارة .

- د. محمد سعد أبو عامود ، العلاقات الأوربية - العربية : رؤية مستقبلية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٧، مجلد ٣٩ ، (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية ، يوليو عام ٢٠٠٤م) ، صـ ١٢١ـ .

obeikandi.com

المبحث الأول

محاولة الجماعة الأوروبية

لبدء حوار مشترك مع جامعة الدول العربية

سعت الجماعة الأوروبية تحديدا منذ قيام السوق الأوروبية المشتركة إلى إرساء أطر التعاون الاقتصادى المشترك مع غيرها من الكيانات والتكتلات الإقليمية الدولية وفى مقدمتها المنطقة العربية فى إطار سياساتها التجارية مع دول غير أوروبية ، وذلك لعدة أسباب منها : (١)

١ـ أسباب اقتصادية :

مثل ؛ إيجاد أسواق واسعة لتصريف منتجاتها من خلال عقد اتفاقات تسمح بفتح أسواق أعضاء تلك المنظمات أمام المنتجات الأوروبية مما يؤدى إلى زيادة حجم التجارة الخارجية للجماعة والذى يعود بالنفع حتما لصالح سوقها المشتركة .

٢ـ أسباب سياسية :

مثل ؛ إثبات تواجدها مرة أخرى كقوة عظمى فى المنطقة بعد أن أصبحت الساحة الدولية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ترتكز على قوتين هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق ، بجانب محاولات الولايات المتحدة المستمرة لتهميش الدور الأوروبى فى المنطقة وتجميد مساعيه فى حل أزمة الشرق الأوسط .

٣ـ أسباب إستراتيجية وأمنية :

مثل ؛ حماية القارة من تهديدات الإرهاب والهجرة غير المشروعة والتطرف والعنف .

---

(١) سعت الدول العربية منذ الستينات من القرن العشرين إلى وضع إطار للتعاون الاقتصادى مع دول السوق الأوروبية المشتركة خاصة فى ظل تجاوز حجم الواردات العربية من دول السوق والتى وصلت إلى٤٠% من إجمالى الواردات العربية ، أما الصادرات إلى دول السوق وصلت إلى أكثر من ثلث إجمالى الصادرات العربية ، وكان مجلس الوحدة الاقتصادية العربى اتخذ عدة قرارات فى هذا الشأن وذلك محاولة منه لمنع انفراد الجماعة الأوروبية بالدول العربية على نحو منفرد .

ـ انظر ، د. عبد العال الصكبان ، مرجع سابق ، صـ ١٠١ـ
ـ كذلك ، د. سمير صارم ، أوربا والعرب ـ من الحوار إلى الشراكة ، (دمشق : دار الفكر ، ط١ ، إبريل عام ٢٠٠٠م) ، صـ ٢٠٦ـ .

openkanal.com

وقد اتخذ التعاون بين الجماعة الأوروبية والدول العربية فى بدء الأمر تحديدا فى الستينات من القرن العشرين شكل اتفاقات تعاون ثنائية محدودة مع بعض الدول العربية خاصة الواقعة على منطقة البحر المتوسط .

وقد بدء سعى الجماعة الأوروبية نحو توسيع تلك الاتفاقات لتشمل جميع الدول العربية بالمبادرة التى طرحت لإجراء ما يسمى بالحوار العربى - الأوروبى (١) خاصة فى ظل مطالبة جامعة الدول العربية فى ذلك الوقت أن أى علاقة أو حوار مع الدول العربية لابد أن يكون من خلالها ، وذلك ضمانا لحصول الدول العربية فى تعاونهم مع الجماعة الأوروبية على أفضل الامتيازات والمزايا من اتفاقيات التعاون المبرمة مع عدم المساس بالإلتزمات المفروضة عليهم من الجامعة العربية .

وقد كانت هناك عدة أسباب أدت إلى إجراء هذا الحوار من أهمها :

- السبب الأول : الأزمة البترولية فى السبعينات من القرن العشرين: (٢)

يعد هذا السبب من أهم الأسباب الرئيسية لقيام الحوار بين الجماعة الأوروبية من جانب وبين الدول العربية من جانب آخر ممثلة عنهم جامعة الدول العربية .

حيث شعرت الجماعة الأوروبية بالخطر على أمنها الاقتصادى عندما قامت الدول العربية المصدرة للنفط فى ١٦ نوفمبر عام ١٩٧٣م بمنع تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأعقبه حظر آخر فى ٢٠ أكتوبر من نفس العام إلى هولندا .

---

(١) يعتبر وزير خارجية فرنسا (ميشال جوبير) هو أول من استعمل **عبارة الحوار** فى ١٠ ديسمبر عام ١٩٧٣م عندما دعى الجانب العربى للتلاقى مع الجانب الأوروبى والعمل على إيجاد صيغ مشتركة للتعاون بينهما ، ولكن هناك من رأى أن الفيلسوف اللبنانى رينيه حبشى هو أول من استعمل هذه العبارة فى مقالة نشرت له عام ١٩١٩م .
- انظر ، د. سمير صارم ، المرجع السابق ، صـ١٣٠ ،١٣١ـ .

(٢) شهدت العلاقة العربية - الأوروبية توترات عديدة سواء منذ السيطرة الاستعمارية لتلك الدول على المناطق العربية مرورا بالحروب العالمية الأولى والثانية ، ثم تخلى بريطانيا عن انتدابها فى فلسطين ومساعدة اليهود لإقامة دولة لهم على أراضيها ، ثم العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦م ، ثم حرب يونيو عام ١٩٦٧م ، حيث أظهر الجانب الأوروبى ملامح التحيز للجانب الإسرائيلى من خلال تأييده للعدوان الإسرائيلى على العرب فى حرب عام ١٩٦٧م فيما عدا فرنسا . وقد ظلت العلاقة بين الجانبين العربى والأوروبى مترديه حتى أكتوبر عام ١٩٧٣م عندما واجه الجانب الأوروبى قرارات دول النفط العربى بمنع تصديرهم للنفط إلى الدول الغربية .

- انظر فيما سبق :
- أ/ عبد الفتاح الرشدان ، العرب والجماعة الأوروبية فى عالم متغير ، دراسات إستراتيجية ، العدد ١٢، ط ١، (الإمارات : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، عام ١٩٩٨م) ، صـ ٢٩ ،٣٠ـ .
- د. رافع بن عاشور ، تأثير العلاقات العربية الأوروبية على استقرار وأمن جنوب البحر المتوسط ، تحديات العالم العربى فى ظل النظام العالمى الجديد ، ط٢، (أعمال المؤتمر الأول لمركز دراسات العربى - الأوروبى ، عام ١٩٩٧م) ، صـ ١٨٤ـ .
- د. أحمد صدقى الدجانى ، الحوار العربى - الأوروبى ، (القاهرة : دار المستقبل العربى ، عام ١٩٩٣م) ، صـ ٢٨٤ـ .

كما اتخذت الدول العربية قرارا بتخفيض ضخ النفط بنسبة ٥% شهريا لباقى الدول الغربية وهو ما جعل الجماعة الأوروبية تتحرك سريعا لإجراء هذا الحوار لما يمثله النفط ومشتقاته من سلع هامة وأساسية للدول الغربية بصفة عامة والأوروبية بصفة خاصة .

- <u>السبب الثانى</u> :

يتمثل فى تمتع المنطقة العربية وخاصة المطلة على جنوب البحر المتوسط بموقع جغرافى واستراتيجى هام وخطير بالنسبة للقارة الأوروبية ، فالبحر المتوسط لا يفصل بين الوطن العربى وأوروبا بقدر ما يصل بينهما مما جعل أوروبا ترى أن أمنها هو من أمن هذه المنطقة وخاصة فى ظل الصراع الذى كان دائرا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (السابق) فى السيطرة على هذه المنطقة .

بجانب محاولات الاتحاد السوفيتى لنشر أفكاره الشيوعية فى تلك المنطقة وربطها بالجانب الشرقى من أوروبا .

لذلك سارعت دول أوروبا الغربية إلى الدخول فى حلف عسكرى تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو حلف شمال الأطلنطى للوقوف أمام المد الشيوعى فى القارة الأوروبية وإجراء حوار مع الجانب العربى لإبعاده قدر المستطاع عن سيطرة الجانب الشيوعى عليه .

- <u>السبب الثالث</u> :

وهو سبب اقتصادى فالدافع وراء طلب الجماعة الأوروبية لعقد الحوار مع الجانب العربى هو تأمين حصولها على الطاقة على نحو منتظم وبمقادير متزايدة وأسعار مخفضة إذا أمكن (١) ، حيث تعتبر الأسواق العربية أسواقاً هامة لتصريف المنتجات الأوروبية والتى تتميز بالتنوع وبالجودة العالية فى التصنيع .

وقد كان لهذا السبب أثر كبير فى رغبة الجانب الأوروبى فى قصر الحوار على الجانب الاقتصادى حيث رأى أنه كفيل بإنجاح هذا الحوار (٢) .

---

(١) د. عبد العال الصكبان ، مرجع سابق ، صـ ١٠١ـ .

(٢) هدف الجانب الأوروبى من وراء هذا الحوار على تحقيق الآتى : إقامة صندوق مشترك برأس مال ضخم لإقامة المشروعات التى يتم التعاقد عليها ، إقامة مشروعات فى المنطقة العربية ترفع من القوة الشرائية للأفراد فى الدول الفقيرة منها من جهة وتمكنها من زيادة استيرادها من الخارج من جهة أخرى خاصة المشاريع الاستهلاكية وبعض المشاريع البتروكيماويات والأسمدة وبعض المشاريع المتعلقة بالإنتاج الزراعى وتحسين المراعى ، محاولة دمج الاقتصاد الأوروبى المتطور بالاقتصاد العربى النامى والاستفادة من أسواقه ، القيام بأبحاث مشتركة فى مجالات التكنولوجيا وإنتاج الكهرباء والمياه والتدريب . بجانب رغبة أوروبا فى استقلالها سياسيا عن الولايات المتحدة والعمل على إيجاد تسوية دائمة وعادلة للصراع العربى - الإسرائيلى الذى يمثل البؤرة الأساسية لمشكلة الشرق الأوسط .

- انظر فى ذلك ، د. سمير صارم ، أوروبا والعرب ، مرجع سابق ، صـ١٣٣ـ .

وبناء على ما سبق فقد اتخذ الجانب العربى والأوروبى عدداً من الخطوات لإرساء الحوار فيما بينهم وقد تمثلت أهم تلك الخطوات فى الآتى :

أولا : على الجانب الأوروبى :

١- أصدرت المجموعة الأوروبية فى ٦ نوفمبر عام ١٩٧٣م تصريح بروكسل عبرت فيه عن تفهم الجماعة الأوروبية للقضية الفلسطينية ، ودعت الجماعة إلى ضرورة حل هذه القضية بناء على قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) الصادر فى نوفمبر عام ١٩٦٧م .

كما دعت إلى ضرورة وضع حد للاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى (١) .

وعلى الجانب الأخر دعت الدول العربية إلى عقد حوار معها لتخفيف حدة التوتر فى المنطقة العربية .

٢- اتخذ مؤتمر كوبنهاجن الذى عقد فى ١٠ ديسمبر عام ١٩٧٣م بناء على الاقتراح الفرنسى قراره ببدء الحوار العربى - الأوروبى تتحدد من خلاله العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول الجماعة الأوروبية والدول العربية ، بجانب وضع نظام شامل يتضمن تعاونا واسعاً لفرض التنمية الاقتصادية والصناعية فى هذه البلدان متضمنا استثمارات صناعية وتموين مستقر من الطاقة وبأسعار معقولة (٢) .

---

(١) بدا الجانب الأوروبى متعاطفا مع الجانب العربى لإنهاء التوتر فيما بينهم عندما طرحت قضية الصراع العربى - الإسرائيلى وخاصة القضية الفلسطينية على اجتماعات المجموعة الأوروبية فى نوفمبر عام ١٩٧٠م ، حيث صدرت وثيقة شرمان والتى اعتبرت أول وثيقة رسمية تصدر عن الموقف الأوروبى تجاه القضية الفلسطينية والتى دعت الجماعة الأوروبية من خلالها إلى ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة وإجراء تعديلات طفيفة على الحدود الإسرائيلية والتدويل الإدارى لمدينة القدس وحل مشكلة اللاجئين ، وكان هذا بمثابة إعلان عن انتهاج الجماعة الأوروبية لسياسة خاصة بها عن سياسات الولايات المتحدة فى المنطقة ، وقد أعاد الجانب الأوروبى تأكيده على ضرورة الأخذ فى الاعتبار حقوق الشعب الفلسطينى عند البحث عن سلام دائم فى المنطقة داعية لإقامة وطن للشعب الفلسطينى وضرورة مشاركة ممثلين عن فلسطين فى مفاوضات السلام وكان ذلك من خلال إعلان البندقية الصادر فى يونيو عام ١٩٨٠م والذى عارضته الولايات المتحدة الأمريكية بشدة بحجة أن دول الجماعة الأوروبية لا تستطيع أن تؤدى دورا أساسيا فى الصراع القائم .

- انظر فيما سبق :
- د. رافع بن عاشور ، مرجع سابق ، صـ ١٨٤ـ .
- أ/ عبد الفتاح الرشدان ، مرجع سابق ، صـ ٣١ ،٣٥ـ .

(٢) انظر :
- د. بشارة خضر ، أوروبا والوطن العربى (القرابة والجوار) ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، عام ١٩٩٣م) ، صـ ٩٥ـ .
- أ/ عبد الفتاح الرشدان ، مرجع سابق ، صـ ٣٣ـ .

٣- اتخذت السوق الأوروبية المشتركة قرارا فى مؤتمر باريس عام ١٩٧٤م بضرورة إجراء اتصالات مباشرة مع الدول العربية من أجل تذليل الصعاب وتنسيق السياسات لحل مشكلة الشرق الأوسط (١) .

ومن خلال ما سبق يتبين أن المبادرة لإجراء الحوار كانت من الجانب الأوروبى .

ثانيا : على الجانب العربى :

أرادت جامعة الدول العربية منذ إعلان الجماعة الأوروبية عن رغبتها فى عقد الحوار مع الدول العربية أن تكون هى المسئولة عن إجراء هذا الحوار .

حيث رأت الجامعة العربية أنه من غير العدل أن يقوم الحوار بين تكتل واحد ودول منفردة خاصة وأنها كانت ترى فى اتفاقات التعاون التى أجراها الجانب الأوروبى مع الدول العربية فى الستينات بأنها غير منصفة مما سوف يكون لها أثر سلبي على التضامن العربى فى المستقبل .

وقد أخذ الرد العربى الخطوات التالية :

١- استجابة الدول العربية للعرض الأوروبى المعلن بموجب تصريح بروكسل الصادر فى ٦ نوفمبر عام ١٩٧٣م .

حيث تمثلت تلك الاستجابة خلال عقد مؤتمر القمة العربى السادس فى الجزائر فى أواخر شهر نوفمبر عام ١٩٧٣م ، حيث أعلنت الدول العربية ممثلة فى جامعة الدول العربية موافقتها على قبول الحوار من حيث المبدأ .

وقد أوضحت عن أملها فى أن تقوم الجماعة الأوروبية بالضغط على إسرائيل من أجل انسحابها عن الأراضى العربية التى احتلتها منذ حرب يونيو عام ١٩٦٧م ، والاعتراف بحق الشعب الفلسطينى .

وقد تضمن بيان القمة العربية السادسة رؤية محددة لكيفية إجراء الحوار مع الجانب الأوروبى وفقا للأسس الآتية : (٢)

(١) أن لدول الجماعة الأوروبية دورا فى إنهاء الصراع العربى - الإسرائيلى وأن قيامها بهذا الدور ضرورى للحفاظ على أمنها ومصالحها المشتركة مع العرب وتصحيحا منها لأخطاء سياستها الاستعمارية .

---

(١) أ/ صلاح الدين حسن السيسي ، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية ، مرجع سابق ، صـ ١٤٥ـ .

(٢) انظر ، د. أحمد صدقى الدجانى ، مرجع سابق ، صـ ٢٠٦ ،٢١٢ـ .

obeikandl.com

(٢) لابد من انتهاج الدول الأوروبية لسياسة واضحة إزاء هذا الصراع وذلك على عدة نواح : من ناحية العلاقات الأوروبية مع الدول العربية والشعب الفلسطينى ، والعلاقات الأوروبية مع إسرائيل والولايات المتحدة ، وأخيرا العلاقات الأوروبية الدولية ، وقد حدد الجانب العربى مطالبه فى كل ناحية على حداها .

ويمكن القول :

إن الاتجاه الذى كان مسيطرا على الجانب العربى فى قبوله للحوار مع الجماعة الأوروبية هو الجانب السياسى ، والذى تمثل فى ضرورة أن تلعب الجماعة الأوروبية دورا حيويا لإنهاء الصراع القائم فى المنطقة العربية .

كما اتسم الموقف العربى فى قمة الجزائر بالإيجابية والقوة ، حيث تناولت القمة الصلات المزمع إنشاؤها مع الجانب الأوروبى والصلات القائمة بالفعل بين أوروبا الغربية والشعوب العربية على المستوى الحضارى والثقافى .

وقد أكدت جامعة الدول العربية على أن إجراء الحوار وقيام التعاون بين الجانبين لابد أن يقوم فى إطار تسوده الثقة والمصالح المتبادلة ويعبر عن مواقف واضحة تجاه قضية العرب العادلة (١) .

وبناء على ذلك فقد أوفدت الدول العربية أربعة من الوزراء العرب تم اختيارهم فى مؤتمر قمة الجزائر لإعداد وتقديم الملف العربى بشأن الحوار إلى المؤتمر الأوروبى الذى عقد فى كوبنهاجن فى ١٠ ديسمبر عام ١٩٧٣م .

٢- أصدر مؤتمر القمة العربية السابع الذى عقد فى مدينة الرباط نوفمبر عام ١٩٧٤م قرارا أكد فيه أن بداية الحوار العربى - الأوروبى لابد أن يكون فى إطار المبادئ التى تضمنها بيان القمة العربية السادس .

كما تضمن إقرار خطة عربية موحدة للحوار واتخاذ التدابير اللازمة للتوصل إلى تعاون ملموس فى الميادين السياسية والثقافية والاقتصادية لصالح الطرفين (٢) .

---

(١) د. أحمد صدقى الدجانى ، المرجع السابق ، ، صـ ٢١٢ـ .

(٢) طالبت الجامعة العربية فى هذه القمة ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فى اجتماعات اللجنة العامة للحوار ، ولكن اعترض الجانب الأوروبى على هذا الطلب بحجة عدم الاتفاق على مستوى التمثيل الفلسطينى فى اللجنة وهو ما أدى إلى تأجيل الاجتماع الأول للجنة العامة فى ٢٦ نوفمبر عام ١٩٧٤م واستؤنفت المناقشات فى ١٨ يناير عام ١٩٧٥م ، حيث رأت الجماعة الأوروبية للخروج من هذا المأزق أن يتم الحوار بين مجموعتين متماثلة فى الجماعة الأوروبية وجامعة الدول العربية وليس بين دول على نحو منفرد وهو ما أطلق عليه **بتسوية دبلن** وتم اعتماد صيغة التفاوض بين الجانبين بناء على تلك التسوية فى فبراير عام ١٩٧٥م .

وفى ٢٦ إبريل عام ١٩٧٥م بدء الإعداد لحضور أول اجتماع للخبراء الأوروبيين والعرب فى القاهرة (١) .

٣- وضعت أجهزة للحوار العربى - الأوروبى منذ بدايته تمثلت فى : (٢)

- **الجهاز الأول : اللجنة العامة** :

وهى أعلى جهاز للحوار تألف من مبعوثى الطرفين العربى والأوروبى على مستوى السفراء ومن أعضاء المنظمتين جامعة الدول العربية والجماعة الأوروبية .

وكانت اللجنة مختصة بدفع الحوار وتوجيهه ، ودراسة المقترحات التى ترفعها إليها كل مجموعة ، وإقرار المشاريع التى تقدمها لجان العمل .

وكانت اللجنة مقرراً لها أن تجتمع مرتين فى العام يرأس رؤساء البعثتين الأوروبية والعربية بالتضامن الاجتماعات ، والتى تعقد تعاقبيا فى عاصمة أوربية وأخرى عربية .

- **الجهاز الثانى : لجان العمل** :

وقد تم تأسيس سبع لجان متخصصة فى مجالات الزراعة ، التنمية الريفية ، التصنيع ، البنية التحتية ، الثقافة والعمل ، القضايا الاجتماعية ، التعاون العلمى والتقنى التعاون المالى ، التعاون التجارى .

وتكونت اللجان من الخبراء المختصين يمثلون أمانة الجامعة العربية ومجلس السوق الأوروبية المشتركة ، واختصت بعرض اقتراحاتها على اللجنة العامة ودراسة مسائل تقنية محددة .

٤- بموجب القرارات التى صدرت عن القمة العربية السادسة والسابعة قامت الأمانة العامة للجامعة العربية بدور هام فى صياغة الموقف العربى الموحد لبدء الحوار ، حيث اعتبرت الأمانة العامة هى المسئولة عن إدارة الحوار العربى - الأوروبى .

فقد قامت بإعداد مذكرة إلى مجلس الجامعة فى دورة انعقاده العادى رقم (٦٣) لعرض التطورات المتعلقة بالحوار العربى - الأوروبى والاتصالات التى أجريت مع الجانب الأوروبى بشأن ذلك .

وقد أصدر مجلس الجامعة فى ٢٦ إبريل عام ١٩٧٥م قرارا بالموافقة على تفويض الأمين العام للجامعة فى إجراء الاتصالات مع الجانب الأوروبى لعقد اجتماع مشترك على مستوى الخبراء من الجانبين فى ١٠يونية عام ١٩٧٥م ، حيث اعتبرت الامانة العامة هى المسئولة عن إدارة الحوار العربى – الأوروبى .

---

(١) انظر ، د. بشارة خضر ، مرجع سابق ، صـ ٩٨ـ .

(٢) انظر ، د. سمير صارم ، أوروبا والعرب ، مرجع سابق ، صـ ١٥٠ ،١٥١ـ .

كما عقد على مستوى الخبراء العرب أولى الاجتماعات فى مايو إلى يوليو عام ١٩٧٥م بمقر الجامعة العربية بالقاهرة (١) .

وقد اعتبرت هذه الاجتماعات أولى الخطوات العملية لبدء الحوار بين الجانبين (٢) ، وقد أعد خبراء الجانب العربى ورقة عمل تضمنت وجهة النظر العربية والإطار العام لمجالات التعاون السياسى والاقتصادى والفنى ونجح الجانب العربى فى إدراج الجانب التجارى ضمن مجالات التعاون المرتقبة .

أما الجانب المالى فكان محلاً للخلاف حول الضمانات اللازمة لرؤوس الأموال العربية ، ولكن توصل الجانبين لوضع مذكرة مشتركة بها نصوص خاصة بالتصنيع والهياكل الأساسية والزراعة والتنمية الريفية والتعاون المالى والتجارى والتعاون العلمى والتكنولوجى والمسائل المتعلقة بالثقافة والعمل والشئون الاجتماعية (٣) .

---

(١) كان من المفترض أن يخصص هذا الاجتماع لمناقشة ورقة المجموعة الأوروبية بشأن التعاون الاقتصادى والفنى وورقة الأمانة العامة للجامعة العربية وأوراق أخرى ؛ إلا أن سير العمل المقترح لهذه الاجتماعات قد تغير نظرا لحدوث بعض التطورات ، والتى كانت من أهمها : تجديد الجماعة الأوروبية لاتفاقية التجارة مع إسرائيل مما دعى اللجنة العامة إلى تركيز المناقشة على هذا الموضوع والتى استنكرت ورفضت فيه لمبدأ التوازن التى تتبعه الجماعة مع الأطراف العربية والطرف الإسرائيلى ، وهو ما يعتبر مناقضا للإعلان الصادر عن الجماعة الأوروبية فى عام ١٩٧٣م .

- د. أحمد صدقى الدجانى ، مرجع سابق ، صـ ٢٠٧ـ .

(٢) عقد اجتماع فى (أبوظبى) فى نوفمبر من نفس العام صدر عنه مجموعة من التوصيات تمثلت فى :

١- التأكيد على أن تقوم كل دولة عربية بتشكيل وحدة لديها لمعالجة أمور الحوار على أن تضم متخصصين فى كافة مجالات الحوار، وأن تقوم كل دولة عربية بتعيين مندوبيها فى اللجنة العامة ومجموعة العمل مع مراعاة عنصر الاستمرارية .

٢- أن تقوم حكومات الدول العربية وصناديق التنمية الوطنية بتقديم الدعم للجهاز المؤقت الذى سيدير الحوار والمزمع إنشاؤه فى الأمانة العامة للجامعة العربية .

٣- أن تقوم الأمانة العامة بالاتصال بالدول العربية والتشاور مع المنظمات العربية المتخصصة من أجل اختيار الخبراء المتخصصين لتمثيل الجانب العربى فى مجموعات العمل المتخصصة .

٤- أن تقوم حكومات الدول العربية بإرسال قوائم للخبراء المتخصصين فى جميع المجالات إلى الأمانة العامة بجانب إرسالها لكافة البيانات والمعلومات التى طلبتها أو سوف تطلبها الأمانة العامة .

٥ - أن تتم الاتصالات بين الأمانة العامة وحكومات الدول العربية فى المسائل المتعلقة بالحوار عن طريق الاتصال المباشر أو أى نوع من الاتصالات والتى توفر عنصر السرعة .

- انظر فى ذلك ، د. أحمد صدقى الدجانى ، المرجع السابق ، صـ ٢٠٨ـ .
- د. عبد العال الصبكان ، مرجع سابق ، صـ ١٧٠ ،١٧١ـ .

(٣) انظر ، د. عبد العال الصكبان ، مرجع سابق ، صـ ١٦٩،١٧٠ـ .

تجدر الإشارة إلى قيام مجلس الوحدة الاقتصادية بتقديم مذكرة لاجتماع اللجنة العامة تضمنت أهمية السوق الأوروبية بالنسبة لتجارة الدول العربية ، وما يتطلب ذلك من ضرورة إيجاد اتفاق مشترك بين الطرفين بحيث يتيح لصادرات الدول العربية إلى السوق مميزات وتسهيلات جمركية ويوفر للدول الحصول على احتياجاتها من السلع اللازمة لتنفيذ خططها الإنمائية من السوق .

ولم تطرح المسائل المتعلقة بالأمن والسلام فى منطقة المتوسط ، حيث كان الجانب السياسى الطاغى هو الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة (١) .

وقد عقد الاجتماع الثانى المشترك لخبراء الجانبين فى روما من فترة ٢٢- ٢٤يوليو عام ١٩٧٥م بحث فى إطاره المسائل التفصيلية للتعاون العربى - الأوروبى ، واستكشاف السبل اللازمة والفعالة لتحقيق أهداف الحوار فى كافة المجالات ومتابعة كل أغراضه (٢) .

٥- تم إنشاء **اللجنة العربية للحوار** بناء على قرر مجلس الجامعة فى دورة انعقاده رقم (٦٦) بتاريخ ٩ سبتمبر عام ١٩٧٦م وبناء على الاجتماع الأول للجنة العامة فى لكسمبورج فى مايو عام ١٩٧٥م .

وتشكلت هذه اللجنة من ممثلى الدول الأعضاء فى الحوار العربى - الأوروبى وتقرر لها أن تجتمع مرتين فى العام لتحضير التوصيات الخاصة بشأن الحوار وصياغة موقف عربى موحد فى اجتماعات اللجنة العامة .

كما قام مجلس الجامعة فى عام ١٩٧٧م بإصدار قرار بإنشاء لجنة سميت **بلجنة التفكير فى أمور الحوار** ، وضعت تقريراً وافياً أمام الأمين العام عن الحوار وعن صياغة موقف عربى موحد منه (٣) .

وعلى الرغم من سعى الجانبين العربى والأوروبى لإيجاد صيغة للحوار المشترك من أجل بدء التعاون بينهما ؛ إلا أن تمسك الجامعة العربية بضرورة أن يكون للجماعة الأوروبية دور فعلى ملموس وليس مجرد تصريحات فى حل أزمة الصراع العربى - الإسرائيلى ورغبة الجماعة الأوروبية فى عدم ربط تلك القضية بالحوار المشترك ومحاولتها إبعاد تلك القضية وتهميش مناقشتها فى اجتماعات اللجان .

---

(١) تم طرح مسألة الأمن والسلام فى المتوسط عندما ألحت الدول الأوروبية المتوسطية من خلال مؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا على إدراج هذه القضية فى جدول أعمال مؤتمر هلسنكى لمناقشتها ولكن لم يتم اتخاذ أى إجراءات عملية ملموسة فى تلك القضية فى ذلك الوقت .

- انظر د. رافع بن عاشور ، مرجع سابق ، صـ ١٨٤ـ .

(٢) د. عبد العال الصكبان ، مرجع سابق ، صـ١٧١ـ .

(٣) انظر ، د. أحمد صدقى الدجانى ، مرجع سابق ، صـ ٢١٠ ،٢١١ـ .
حيث رأى سيادته إلى أن تجربة الحوار العربى - الأوروبى قد كشفت عن تفوق صيغة العمل العربى المشترك عن العمل الأوروبى المشترك من حيث شمولها وتوافر هياكل المؤسسات اللازمة لها وذلك لاقتصار العمل الأوروبى منذ البداية على الجانب الاقتصادى فى حين اتسع العمل العربى ليشمل جميع المجالات ، كما رجع الجانب العربى فى صياغة مواقفه إلى قرارات مؤسسات العمل العربى المشترك ، بينما كان الجانب الأوروبى يدعو ممثلين من الحكومات الأوروبية لصياغة الموقف الاوروبى فى الموضوعات التى لم تبحثها المجموعة الأوروبية المشتركة .

obeikandl.com

وقد أدى ذلك إلى انقطاع الحوار لمدة خمس سنوات منذ ديسمبر عام ١٩٧٨م ، وهو آخر اجتماع للجنة العامة فى دمشق فى ذلك الوقت (١) .

وقد سعت الجماعة الأوروبية من جانب والجامعة العربية من جانب آخر إلى إنعاش فكرة الحوار المشترك عقب انتقال مقر الجامعة العربية إلى تونس كمقر مؤقت للمنظمة ، حيث حاولت الجماعة الأوروبية أن تتعامل مع الجامعة العربية من جانب ومع مصر بشكل منفرد من جانب آخر .

كما سعت الأطراف العربية إلى محاولة إنعاش الحوار مرة أخرى وهو ما دفع الجماعة الأوروبية معلنة رسميا فى لكسمبورج فى نوفمبر عام ١٩٨٠م استئناف الحوار المشترك رسميا (٢) .

وقد ظل الحوار بين الجانبين متأرجح حتى دعى الرئيس الفرنسى السابق ميتران إلى عقد مؤتمر فى ٢١-٢٢ديسمبر عام ١٩٨٩م على المستوى الوزارى وحضره (٣٤) وزير خارجية عربى وأوروبى .

وأوصى المؤتمر بتشكيل لجنة وزارية ثلاثية مشتركة من الجانبين تقوم ببحث القضايا السياسية ذات الاهتمام المشترك وخاصة إعادة ترتيب الحوار العربى - الأوروبى ، كما تم تشكيل لجنة أخرى لمتابعة جوانب التعاون الفنى بين الجانبين (٣) .

وقد اعلنت اللجنة العامة المختصة بالحوار فى اجتماعها بدبلن فى فترة مابين ٧- ٨ يونيو من عام ١٩٩٠م عدم ملاءمة الأجهزة الموضوعة للحوار .

بجانب نقص فى تقديم الملفات الهامة وذلك لأن الأعضاء العاملين فى اللجنة لا يتمتعون بسلطة سياسية كافية فى إدارة هذا الحوار .

بجانب حدوث شلل فى الحوار السياسى لذا كان لابد من إعادة هيكلة الأجهزة الخاصة بالحوار من أجل سد الثغرات به .

---

(١) أصبح الأمر أكثر صعوبة عندما أبرمت مصر اتفاق السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩م وتجمدت عضويتها فى الجامعة العربية ونقل مقرالجامعة العربية إلى تونس حيث اعتبرت تلك الفترة من أكثر الفترات ضعفا فى هذا الحوار

- د. بشارة خضر ، مرجع سابق ، صـ ١٠٣ـ .

(٢) عقد مؤتمر فى أثينا عام ١٩٨٣م من أجل المضى فى إجراء الحوار وقد أوضح الاجتماع بصيغة صريحة إلى رغبة الجانب الأوروبى فى قصر الحوار على الجانب الفنى فقط وتحديدا على الجانب الاقتصادى ، ولكن لم يحقق هذا المؤتمر أى نتائج عملية ملموسة .

- انظر ، د. سمير صارم ، أوروبا والعرب ، مرجع سابق ، صـ ١٤١ ،١٤٢ـ .

(٣) انظر ، أ/ عبد الفتاح الرشدان ، مرجع سابق ، صـ ٣٩ـ .

openkanar.com

وقد أصبحت البنية الهيكلية الجديدة للحوار تتمثل فى : (١)

- الترويكا الوزارية :

والتى ضمت ممثلين من الجانبين العربى والأوروبى ، وتجتمع مرة فى العام وكانت تقوم بدراسة المسائل السياسية ذات الاهتمام المشترك وتغطى الجوانب الفنية الأخرى .

- اللجنة العامة :

والتى تقوم بتوجيه ومراقبة مهام لجان العمل وتقرير المبالغ الخاصة بها وقواعد عملها وتوافق على المشاريع المقدمة لها .

- لجان العمل :

والتى اقتصرت على ثلاث لجان : اقتصادية ، تقنية ، اجتماعية وثقافية .

ولكن لم يقدر لهذا الحوار أن يؤتى ثماره بسبب دخول القوات العراق الأراضى الكويتية فى أغسطس عام ١٩٩٠م ، وقيام حرب الخليج الثانية والتى كانت من ضمن أسباب توقف الحوار المشترك بين الجانبين بصفة نهائية خاصة أن الجانب الأوروبى بدأ الاتجاه نحو الاهتمام بدول شرق ووسط أوروبا بعد انهيار الكتلة الشيوعية لغرض توحيد القارة الأوروبية

ويمكن القول :

إن هناك أسباباً قد أدت إلى عرقلة إكمال الحوار العربى - الأوروبى مما ساعد على نهايته. ومن أهم تلك الأسباب ؛ (٢)

١- اختلاف غايات أطراف الحوار ، حيث كانت المجموعة الأوروبية تهدف إلى تركيز الحوار على الجانب الاقتصادى وذلك بإنشاء منطقة تعاون عربى - أوروبى ، ودعم التعاون الإقليمى العربى بجانب حصولها على تمويل منتظم من النفط وبأسعار معقولة .

بينما أراد الجانب العربى التركيز أولا على حل قضية الصراع العربى - الإسرائيلى وتحديدا القضية الفلسطينية ومطالبة الجانب الأوروبى باتخاذ خطوات عملية فعالة ، وهو ما صعب على الجماعة الأوروبية اتخاذ تلك الخطوات فى تلك الفترة نظرا لوجود أعضاء بها مؤيدة للجانب الصهيونى فى المنطقة العربية مثل بريطانيا وهولندا .

---

(١) انظر ، د. سمير صارم ، أوروبا والعرب ، مرجع سابق ، صـ ١٥٢ ،١٥٣ـ .

(٢) انظر فى معوقات الحوار العربى – الأوروبى ، د. محمد السعيد الدقاق ، تقرير عن السوق العربية المشتركة ومستقبل التعاون العربى ، مرجع سابق ، صـ ٤٢ ،٤٣ـ .

obeikandi.com

وليس هذا فقط بل اقدمت الجماعة الأوروبية على ابرام اتفاق اقتصادى مع إسرائيل عام ١٩٧٥م وقد رأى العرب فى هذا الأمر أنه يعد بمثابة مكافأة للاحتلال الصهيونى للأراضى العربية وهو ما يتعارض مع الموقف العربى إزاء تلك القضية ، بجانب الجانب الأوروبى على استبعاد دولتى العراق وليبيا من الحوار وهو ما رفضته الجامعة العربية .

٢- حدوث تغيرات على الساحة الدولية (١) خاصة منذ بداية الثمانينات وحتى أوائل التسعينات من القرن العشرين مثل؛ انتقال مقر جامعة الدول العربية إلى تونس ، تشكيل مجلس التعاون الخليجى وانهيار الاتحاد السوفيتى ، قيام حربى الخليج الأولى والثانية ، الاجتياح الإسرائيلى للبنان ، وأزمة النفط الأولى والثانية ، وأزمة الديون العالمية .

وهو ما أثر على الحوار المشترك ، حيث تنامت حدة الخلافات السياسية العربية والتى أدت إلى حدوث انقسامات فى صفوف الدول العربية ، وبدأت تظهر التجمعات الإقليمية خارج نطاق الجامعة العربية مما جعل الموقف العربى هشا أمام الموقف الأوروبى والذى بدأ يزداد قوة يوم بعد الآخر .

حيث رأى أنه من الأفضل الاتجاه نحو التعامل مع التجمعات الإقليمية المنبثقة عن الجامعة العربية أو مع الدول العربية على نحو منفرد وهو ما يجعله دائما مهيمنا على توجية الحوار فى الاتجاهات التى تخدم مصالحه .

كما يصبح بعيدا عن اتخاذ أى قرارات سياسية تؤدى إلى المساس بسياساته سواء فى مواجهة المعسكر الشرقى أو الغربى بجانب رغبته فى التركيز على إثبات تواجده فى دول أوروبا الوسطى والشرقية .

٣- ضعف مؤسسات الحوار المشترك بين الجانبين ، وعدم وجود إرادة سياسية لدى الطرفين من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من الحوار أو حتى إكماله مما أدى إلى عدم القدرة إلى الوصول لنتائج ملموسة (٢) .

---

(١) من ضمن المتغيرات التى حدثت على الساحة الدولية فى تلك الفترة تولى ريجان مقاليد الحكم فى الولايات المتحدة واتخاذه سياسات حازمة تجاه دول أوروبا الغربية ، بجانب قيام أحزاب جديدة فى عدد من الدول الأوروبية لتولى الحكم والتى رأت أن إجراء الحوار مع الأطراف العربية على نحو منفرد هو الأفضل .

- انظر ، د. محمد سعد أبو عامود ، مرجع سابق ، صـ ١٢٠ـ .

(٢) انظر ، د. سمير صارم ، أوروبا والعرب ، مرجع سابق ، صـ١٣٠ـ .

٤- معارضة الولايات المتحدة المستمرة لحدوث تقارب عربى - أوروبى خاصة لو تم فى إطار جماعى ، حيث رأى الجانب الأمريكى أن حدوث مثل هذا التقارب من شأنه أن يهدد مصالحه فى المنطقة العربية ويهمش دوره القيادى فيها ، وهو ما رفضته بشدة وقد أسمته الولايات المتحدة بالمؤامرة الأوروبية ضد المصالح الأمريكية فى المنطقة خاصة فى ظل سعى دول أوروبا الغربية لتوحيد القارة الأوروبية (١) .

كل هذه الأسباب وغيرها أدت إلى إنهاء الحوار وأن ما حدث من خطوات لإرسائه فى شكله الجماعى لم تكن سوى خطوة تمهيدية أريد بها استكشاف نوايا الجانبين والوصول إلى النقاط المشتركة للتفاهم فيما بينهم من أجل قيام تعاون مشترك فى المستقبل .

ولكن ليس معنى ذلك عدم وجود أى صلات أو علاقات مشتركة بين الجانبين على المستوى الجماعى بل توجد علاقات مشتركة بين الاتحاد الأوروبى وجامعة الدول العربية ، ولكن قائمة على أساس كونهم منظمات إقليمية بينهم ذات العلاقات التى توجد بين المنظمات بعضهم البعض ولا ترتقى لمرتبة عقد اتفاقات للتعاون المشترك فيما بينهم .

وقد أدى جمود الحوار بين الجانبين حتى إنهائه إلى ظهور مراحل جديدة من مراحل العلاقات العربية - الأوروبية ، والتى أخذت شكلا جديدا معبرا عن إتباع الجماعة الأوروبية لسياسات جديدة فى منطقة المتوسط ولكن فى إطار ثنائى وهو ما سوف نبحثه فى المبحث الثانى من هذا الفصل .

---

(١) رأى د. محمد حسنين هيكل أن عدم توافر الشروط الضرورية لإنجاح الحوار العربى - الأوروبى كان راجعا إلى وجود أطراف مختلفة من حيث وجهة النظر والأولويات ورؤى المستقبل ، حيث رأى الطرف الأوروبى أنه على وشك الوحدة مما سيكون له مكانة كبرى فى النظام العالمى الجديد، أما الطرف العربى فسيشهد مرحلة من التشتت والتبعثر تجعل مصالحه محدودة دون تحقيق أدنى قدر من النمو الاقتصادى والسياسى .

- نقل هذا الرأى من مرجع ، أ/ عبد الفتاح الرشدان ، مرجع سابق ، صـ ٤٣ ، ٤٤ـ .

obeikandl.com

المبحث الثانى

تطور سياسات الاتحاد الأوروبى
فى إرسائه لأطر الشراكة مع الدول العربية

لم يكتف الاتحاد الأوروبى منذ طرحه لمبادرة الحوار المشترك مع جامعة الدول العربية أن يجعل التعاون مع الدول العربية سواء فى منطقة المتوسط أو فى أفريقيا ، أو حتى فى منطقة الخليج العربى مقتصراً فقط فى إطار هذا الحوار.

بل سعى منذ الستينات من القرن العشرين إلى عقد اتفاقات تعاون ثنائية مع الدول العربية من أجل توثيق الروابط الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية معهم على اعتبار أن تلك الدول تعد منفذاً تجارياً هاماً للمنتجات الأوروبية .

كما أنها مصدر هام للمواد الأولية وإمدادات الطاقة ، والتى تعد سلعاً أساسية ورئيسية تستهلكها الدول الأوروبية من الأسواق العربية وخاصة الأسواق النفطية .

وقد قام الجانب الأوروبى بعقد العديد من اتفاقات التعاون مع عدد من الدول العربية بدأت بدول من القارة الأفريقية ، ثم دول جنوب المتوسط مرورا بمحاولة عقد اتفاقات تفصيلية مع دول الخليج العربى وهو ما يعنى أن الاتحاد الأوروبى قد قسم علاقاته التعاونية على المنطقة العربية وفقا لأساس جغرافى .

كما لم يقم بتوحيد قواعد وأسس هذا التعاون لوجود اختلافات بين الدول العربية من حيث النمو الاقتصادى والسكانى وطبيعة التبادل التجارى بين البلدين (١) .

وقد طور الاتحاد الأوروبى من سياساته التعاونية مع تلك الدول وفقا للتطورات التى شهدتها المنطقة فى تلك الفترة وتدرجت إلى أن وصلت إلى درجة الشراكة ، وكان ذلك منذ بداية التسعينات من القرن العشرين وهو ما سوف نبحثه فى هذا المبحث والمقسم إلى :

أولا : فترة ما قبل التسعينات من القرن العشرين ، وذلك لبيان شكل وحجم التعاون والتبادل التجارى بين الجماعة الأوروبية والدول العربية .

ثانيا : فترة ما بعد التسعينات ، وبيان لتطور أشكال التعاون بين الجانبين .

---

(١) واجهت دول المجموعة الأوروبية عند عقد اتفاقات المشاركة مع الدول العربية تبايناً فى الأنظمة الاقتصادية حيث وجدت دولا تتبع السياسة الليبرالية فى الاقتصاد مثل ؛ لبنان ، الأردن ، تونس ، المغرب ، فى حين وجدت دولا تتدخل حكومتها تدخلا كبيرا فى العملية الاقتصادية مثل ؛ الجزائر ، مصر ، سوريا ، ليبيا .

- أولا : فترة ما قبل التسعينات من القرن العشرين :

سميت مرحلة التعاون بين أعضاء الجماعة الأوروبية والدول غير أوروبية فى تلك الفترة بمرحلة المشاركة أو الانتساب **(Association)** ، وهو ما نص عليه فى معاهدة روما المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية .

حيث تضمنت هذه المعاهدة عددا من المواد (١) التى نظمت بموجبها قيام الجماعة الاقتصادية الأوروبية بعقد اتفاقات مع دول أخرى غير أعضاء فى الجماعة ليسوا بأوربيون (٢) .

وتخول تلك الاتفاقات المشاركة فى عضوية الجماعة الأوروبية والاستفادة من مزاياها ، وانصبت على إقامة علاقات اقتصادية وثيقة مع الجماعة الأوروبية والمساهمة فى الاستثمارات المطلوبة من أجل تنمية الأقاليم المنتسبة ومساعدة الدول الأقل نمواً فى الانخراط التدريجى فى الاقتصاد العالمى ومحاربة الفقر والسعى لإرساء الديمقراطية ، وسيادة القانون ، وحقوق الإنسان ، وتنشيط المبادلات التجارية وتقديم المعونات الفنية والمالية .

وقد أعيدت صياغة هذه الاتفاقيات فى فترة ما بعد الستينات وفقا لنص المادة (٢٣٨) من معاهدة روما نظرا لاستقلال معظم المستعمرات عن دول الجماعة الأوروبية الآمر الذى تطلب معه ضرورة إعادة صياغة تلك الاتفاقات حتى تتلائم مع الوضع الجديد للدول المستقلة ، وقد سمت هذه الاتفاقيات **(باتفاقيات المشاركة الأولى)** والتى تميزت بالآتى : (٣)

---

(١) المواد التى نصت على إنشاء تلك العلاقات هى : نصوص المواد (١٣١- ١٣٦) ، والتى وضعت قواعد تنظم تلك العلاقات فى إطار ما يسمى بالانتساب أو المشاركة ، وقد تم منح تلك المناطق تيسيرات تعريفية تتماشى مع التخفيضات التى التزمت بها دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية عند بناء اتحادها الجمركى . ولكن قيدت تلك المزايا بمبدأ المعاملة بالمثل مع احتفاظ الجماعة بالحماية اللازمة للتنمية والتصنيع والإيرادات المالية . أيضا المادة (٢٣٨) من المعاهدة ، والتى نصت على جواز أن تعقد الجماعة مع دولة ثالثة أو اتحاد دول أو منظمة دولية اتفاقات تنشئ انتسابا أو ارتباطا يتضمن التزامات وحقوق متبادلة وأعمال مشتركة وإجراءات خاصة ، وبموجب تلك النصوص تصبح الدول التى تعقد اتفاقات للتعاون مع دول الجماعة الأوروبية منتسبين إلى عضوية تلك الجماعة .

- د. محمد محمود الإمام ، اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملى ، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد السابع ، (القاهرة : الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، ربيع عام ١٩٩٧م) ، صـ ١٦ـ .

(٢) قد كان السبب من وراء وضع تلك النصوص رغبة فرنسا أثناء الإعداد للمعاهدة فى وضع نصوص خاصة تمنح بموجبها مجموعة من المزايا إلى الأراضى التابعة لها (مستعمراتها) وتسمح هذه المزايا لها بالاحتفاظ بالعلاقات الخاصة التى كانت تتعامل بموجبها مع تلك المستعمرات .

- د. ناديه محمود محمد مصطفى ، أوروبا والوطن العربى ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، يناير عام ١٩٨٦م) ، صـ٢١٠ـ .

(٣) يرى جانب من الفقه أن المرحلة الأولى من مراحل السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية تمثلت فى عقد اتفاقات الانتساب أو المشاركة ، والتى اتسمت بطابع الجزئية وكانت ذات أهداف سياسية ، ولكن بأدوات اقتصادية .

- انظر فيما سبق ، د. نادية محمود محمد مصطفى ، مرجع سابق ، صـ ٢١٠ ،٢١١ـ .

١- إنها كانت اتفاقات مؤقتة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد بناء على رضاء الأطراف بذلك .

٢- تكاد أن تكون صياغتها واحدة ومتضمنة لقواعد متشابهة تنطبق على مجموعات من الدول تتشابه هياكلهم الاقتصادية .

٣- تميزت سياسة الجماعة الأوروبية فى تلك الاتفاقات بأنها كانت جزئية بمعنى أنها انصبت على أمور معينة متعلقة بالجانب التجارى ، بجانب عدم شمولها على تقديم إعانات أو مساعدات مالية على الرغم من تعهد الجماعة الأوروبية بتقدم تلك المساعدات للدول المشاركة .

٤- تعلق مضمون اتفاقات المشاركة الأولى بإعفاء المواد والمنتجات المصنعة ونصف المصنعة بين الجانب العربى والأوروبى من أى رسوم جمركة ، أما السلع الزراعية فكانت تخضع لرسوم مخفضة نظرا لكونها سلعاً حساسة بالنسبة للجماعة الأوروبية التى تطبق فى مواجهتها سياسة زراعية مشتركة .

تلك هى المميزات العامة التى تميزت بها اتفاقات المشاركة الأولى ، والتى عقدت فى منتصف الستينات من القرن العشرين . وقد أخذت تلك الاتفاقات صوراً عديدة منها :

١- <u>اتفاق ياوندى الأول</u> : (١)

وهو اتفاق عقدته الجماعة الأوروبية مع (١٨) دولة افريقية وكان من ضمنهم دولتان عربيتان هما الصومال وموريتانيا ، ثم انضمت إليهم جيبوتى وجزر القمر .

وقد بدأ تنفيذ هذا الاتفاق عام ١٩٦٤م لمدة خمس سنوات وجدد مرة أخرى عام ١٩٦٩م وقد حل محل هذا الاتفاق اتفاقا آخر وهو اتفاق "لومى" عام ١٩٧٥م ، والذى جدد أكثر من مرة وانضمت إليه السودان ، وبمقتضى ذلك فإن الدول العربية الخمس محكومين فى علاقتهم التعاونية مع الاتحاد الأوروبى باتفاق لومى .

وقد حصلت الدول الأطراف فى هذه الاتفاقات على ترتيبات تفضيلية منها ؛ تقديم تيسيرات لعدد من السلع الاستوائية ، تأمين بعض الموارد المالية ، ترويج التجارة ، تقديم التدريب الفنى والصناعى ، بجانب توفير مساعدات مالية وقروض استثمارية قدرت فى عام ١٩٨٦م إلى ما يقارب ١٠٣ مليون دولار وقد قامت هذه الاتفاقيات على عدة مبادئ منها : (٢)

مبدأ المساواة بين الدول واحترام استقلالهم ، الاعتماد المتبادل ، مراعاة المصالح المشتركة .

---

(١) انظر فى هذا الاتفاق ، مارتن هولاند ، مرجع سابق ، صـ ٥٦ ،٥٧ـ .

(٢) د. سمير صارم ، أوروبا والعرب ، مرجع سابق ، صـ ١٨٦ـ .

ولكن على الرغم من ذلك لم يكن لتلك الاتفاقات أى تأثير ايجابى على صادرات هذه الدول للجماعة الأوروبية ، كما أن المساعدات المالية التى قدمت لم تكن كافية لإحداث تغيرات أساسية فى اقتصاديات هذه الدول (١) .

٢- <u>اتفاقات التعاون مع دول المغرب العربى</u> :

سعت الدول العربية منذ أوائل الستينات إلى عقد اتفاقات تجارية مع السوق الأوروبية المشتركة للاستفادة من امتيازات هذه السوق .

خاصة بعد قيام الجماعة الأوروبية بعقد اتفاقات تجارية تفضيلية مع كل من إيران عام ١٩٦٣م ، وإسرائيل عام ١٩٦٤م .

وهو ما جعل المجلس الاقتصادى العربى يصدر قراره رقم (٧/٢٢٢) فى ١٧ ديسمبر عام ١٩٦٣م أوصى فيه بأن تعمل الدول العربية بعد الرجوع إلى المجلس مع أخذ الظروف الخاصة ببعضها فى الاعتبار على الحصول على امتيازات ومنافع مماثلة على الأقل لتلك التى تسعى إسرائيل للحصول عليها من السوق الأوروبى ، وألا يتعارض ذلك مع المصالح العربية العليا أو مع أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية أو مع أسس قيام السوق العربية المشتركة مع ضرورة تأمين مزايا المساومة الجماعية مع دول السوق الأوروبى (٢) .

كما طالب مجلس جامعة الدول العربية بموجب قراره رقم (٢٣٩) بتزويد الأمانة العامة قبل تاريخ الأول من أكتوبر عام ١٩٦٤م بقوائم صادرات الجماعة الأوروبية للسوق العربية ودراسة تنسيق تسويق الصادرات العربية للجماعة .

---

(١) د. محمد محمود الإمام ، اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملى ، مرجع سابق ، صـ ١٧- .

(٢) أصدر المجلس الاقتصادى أيضا قراره رقم (٥/٢٣٨) فى ١٩ أغسطس عام ١٩٦٤م عقب توقيع الاتفاقية التجارية مع إسرائيل ، حيث أوصى الدول العربية بأن تقوم منفردة أو مجتمعة بالاتصال بالجماعة الأوروبية من أجل عقد اتفاقات تجارية تؤمن للدول العربية الحصول على امتيازات مماثلة على الأقل لتلك التى حصلت عليها إسرائيل فى اتفاقها التجارى مع الجانب الأوروبى . وكان المجلس الاقتصادى العربى قد كلف فى ١١يناير عام ١٩٥٩م بناء على قراره رقم (٩٧) مجلس الوحدة الاقتصادى المؤقت بدراسة ما ينتج عن إنشاء السوق الأوروبية المشتركة من مخاطر على الدول العربية وأكد المجلس الاقتصادى فى قراره رقم (٢١٤) فى ١٧ديسمبر عام ١٩٦٣م على أن تراعى الدول العربية التزاماتها العربية وألا تقوم بأى ارتباط من شأنه أن يتعارض مع السوق العربية والوحدة العربية المرتقبة وألا تعطى الدول العربية أى امتيازات لدول السوق الأوروبى .

- انظر ، د. محمد محمود الإمام ، اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملى ، المرجع السابق ، صـ ١٦: ١٨- .

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن الجامعة العربية كانت ترى من اتفاقات التعاون الثنائية التى سوف تبرمها بعض الدول العربية مع المجموعة الأوروبية أنها سوف تعود بالفائدة والنفع على الجانب الاوروبى أكثر منه على الجانب العربى خاصة فى ظل الوضع النامى لاقتصاديات الدول العربية وقت ذاك .

لذا قيدت الجامعة العربية عقد تلك الاتفاقات بقيدين هما :

- **القيد الأول :** ضرورة أن تعامل المجموعة الأوروبية الدول العربية الراغبة فى التعاون معها معاملة المثل بما تمنحه من مزايا وتفضيلات للجانب الإسرائيلى .

- **القيد الثانى :** ألا تتعارض الاتفاقات المبرمة مع قيام السوق العربية المشتركة وأهداف الوحدة العربية المنشودة .

وبذلك لم تكن الدول العربية المبرمة لاتفاقات المشاركة الأولى بمفردها بل دعمتها الجامعة العربية حتى ولو كان هذا الدعم بسيطاً .

ووفقا للتقسيم الذى أخذت به المجموعة الأوروبية كانت دول المغرب العربى أولى الدول التى أبرمت اتفاقات المشاركة الأولى .

وقد أرجع ذلك إلى قرب تلك الدول من دول المجموعة الأوروبية ،حيث كانت تونس والمغرب أولى الدول العربية المبرمة لتلك الاتفاقات عام ١٩٦٩م (١) .

ودخلت حيز النفاذ فى ١سبتمبر عام ١٩٦٩م لمدة خمس سنوات ، وقد انطوت هذه الاتفاقية على تفضيلات لمعظم الصادرات الصناعية ونصف المصنعة لتلك الدول ، أما السلع الأخرى فقد تعاملت وفقا للمعاملة التى منحتها إياها فرنسا قبل الاتفاقية (المعاملة بالمثل) .

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن لبنان هى البلد العربى الأول الذى وقع مع دول الجماعة الأوروبية اتفاق تجارى ، ولكن غير تفضيلى وكان ذلك فى ٢١مايو عام ١٩٦٥م ، أما اتفاقات المشاركة التفضيلية فكانت تونس أولى الدول الموقعة عليها وقد رأى البعض أن السبب فى ذلك راجع إلى صغر مساحتها والتجانس فى نسيجها الاجتماعى ، والإرادة السياسية لإصلاح الهياكل وتكييفها على الأوضاع الجديدة فى الاقتصاد العالمى بجانب انفتاحها الاقتصادى .

- انظر فيما سبق ، د. الشاذلى العيارى ، إعلان برشلونة تحليل نقدى على ضوء اتفاقية الشراكة الأوروبية – التونسية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد الخامس (القاهرة : الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، ربيع عام ١٩٩٦م) ، صـ ١٤ ،١٥ـ .

- د. سمير صارم ، أوروبا والعرب ، مرجع سابق ، صـ١٧٣ـ .

وقد اعتبرت تلك الاتفاقات ذات بعد اقتصادى وتجارى ، ولم تتضمن تقديم أى معونات أو مساعدات مالية .

كما اعتبر ضعف القاعدة الصناعية لدول المغرب العربى سببا فى عدم استفادتهم من المزايا الممنوحة من تلك الاتفاقيات ، أما الجزائر فقد اعترضت هولندا على إبرام اتفاق مشاركة معها نظرا لاشتراكها فى إعلان الحرب على إسرائيل.

٣- <u>اتفاقات التعاون مع دول المشرق العربى</u> :

بدأت الجماعة الأوروبية إعادة صياغة سياستها المتوسطية فى مواجهة دول المغرب العربى منذ بداية السبعينات من القرن العشرين ، كما أرادت توسيع نطاق تلك السياسة لتشمل دولا عربية أخرى ذات وزن وثقل سياسى واقتصادى فى منطقة الشرق الأوسط .

وعلى الجانب الآخر سعت الدول العربية إلى الحصول على معاملات تفضيلية من الجانب الأوروبى لا تقل عما تحصل عليه إسرائيل فى علاقتها مع هذا الجانب (١) .

وقد قامت الجماعة الأوروبية بتوقع اتفاقات مشاركة جديدة مع كل من تونس والجزائر والمغرب على التوالى فى ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ إبريل عام ١٩٧٦م وذلك لانتهاء مدد اتفاقات المشاركة الأولى مع كل من تونس والمغرب والمبرمة عام ١٩٦٩م ، أما الجزائر فلم تكن مرتبطة من قبل بأى اتفاق مع الجماعة الأوروبية .

وقد اعتبرت تلك الاتفاقات على الرغم من أنها اتفاقات تعاون ثنائى أنها ذات طابع جماعى وذلك لنظرة الجانب الأوروبى لتلك الدول على كونها منطقة جغرافية واحدة ، وهى **منطقة دول المغرب العربى** .

وفى أثناء هذه الفترة اتجهت أنظار الجماعة الأوروبية إلى بلدان المشرق العربى (مصر سوريا - الأردن - لبنان - فلسطين) وأرادت إرساء أطر للتعاون معهم ، وبالفعل عقدت الجماعة اتفاقات للتعاون مع تلك الدول على نحو منفرد كل دولة على حده .

حيث بدأت المفاوضات عام ١٩٧٢م لعقد اتفاقات تعاون ثنائية فى البداية مع كل من (مصر - لبنان - الأردن) عام ١٩٧٤م ، ثم عقد اتفاق مماثل مع سوريا .

---

(١) انظر ، د. خالد سعد زغلول حلمى ، نحو استراتيجية عربية لمواجهة التحدى الاقتصادى الذى يفرضة مشروع أوروبا الموحده ، مجلة البحوث القانونية الاقتصادية ، العدد الثانى ، السنة الأولى ، (القاهرة : كلية الحقوق - جامعة المنوفية ، أكتوبر ١٩٩١م) ، صـ ٢٥١، ٢٥٢ـ .

- كذلك ، أ/ أحمد السيد النجار ، مرجع سابق، صـ١٥٠ـ .

وكما حدث مع دول المغرب العربى حدث مع تلك الدول ، حيث أرادت الجماعة الأوروبية التعامل مع تلك الدول على انها منطقة جغرافية واحدة **وهى منطقة المشرق العربى** (١) .

وقد نصت هذه الاتفاقيات على حرية دخول كافة المنتجات الصناعية للدول العربية ذات العلاقة إلى السوق الأوروبى .

كما تضمنت منح امتيازات جمركية بشأن المنتجات الزراعية دون أن تلزم السوق شركائها التجاريين العرب بمبدأ المعاملة بالمثل .

ولكن واجهت تلك الاتفاقات العديد من العقابات خاصة بعد انضمام كل من اليونان ، أسبانيا ، البرتغال إلى السوق الأوروبية .

حيث ظهرت عقبات فى مجالات الصادرات الزراعية والصناعية أدت إلى الحد من الامتيازات التجارية الممنوحة للدول العربية فى صناعة المنسوجات والجلود والمنتجات الزراعية (٢) .

٤- <u>اتفاق التعاون مع دول الخليج العربى</u> : (٣)

بدأ هذا التعاون فى أواخر الثمانينات عقب تأسيس مجلس التعاون الخليجى (٤) ، حيث عقد هذا المجلس **اتفاق مبادئ** لوضع إطار للتعاون مع المجموعة الأوروبية عام ١٩٨٨م ، وذلك تمهيدا لعقد اتفاقات مفصلة فيما بينهم بغرض تأمين المجموعة لإمدادات النفط من دول الخليج .

بجانب توسيع وتعزيز علاقات التعاون الاقتصادى والفنى فى مجالات الطاقة ، الصناعة ، والخدمات الزراعية ، والثروة السمكية ، والاستثمار والعلوم التقنية والبيئية وقد نصت هذه الاتفاقية على التطبيق المتبادل لمبدأ الدول الأولى بالرعاية .

---

(١) انظر ، د . حازم محمد عتلم ، التعاون الاقتصادى الاجتماعى لأغراض الإنماء فى ضوء الحوار العربى - الأوروبى دراسة فى القانون الدولى للإنماء ، ط٣ ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، عام ٢٠٠٦م) ، صـ ٢٥ ،٤٣ـ .

(٢) د. سمير صارم ، أوروبا والعرب ، مرجع سابق ، صـ١٨٢ـ .

(٣) ا/ أحمد السيد النجار ، مرجع سابق ، صـ ١٥٠ ،١٥١ـ .

(٤) تجدر الإشارة إلى أن اليمن قد وقعت اتفاقاً للتعاون الاقتصادى والفنى على نحو فردى مع المجموعة الأوروبية ، ولكن لم يشمل الاتفاق أى مزايا تجارية تفضيلية أو برتوكولات تعاون فنى أو مالى .

- أ/ فاروق حسنين مخلوف ، مؤتمر تجارب التكامل الاقتصادى فى أوروبا والعالم العربى ، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية ، (الإسكندرية : صادرة عن جامعة الإسكندرية ، عام ٢٠٠٠م) ، صـ١١١ـ .

obeikandi.com

وقد دعا مجلس التعاون الخليجى إلى تغيير طريقة التفاوض مع الجانب الأوروبى والتركيز على المجالات ذات الأولوية ، وتخصيص جولة تفاوضية لكل مجال على حده ، وكان قطاع الطاقة فى مقدمة تلك المجالات لما له من أهمية كبرى لدى دول الخليج ، حيث يمثل نسبة٩٠% من صادرات تلك الدول للاتحاد الأوروبى .

وتضمنت المرحلة الثانية من المفاوضات بين الجانبين على إزالة القيود المفروضة على حركة التجارة ونفاذ صادرات النفط ومنتجاته ، والبتروكيماويات الخليجية إلى السوق الأوروبى وتوفير الضمانات المقبولة للحفاظ على مصالح دول الخليج العربى فى السوق الأوروبى .

وقد سعت دول الخليج فى عقد اتفاقاتها مع الجانب الأوروبى إلى إلزامه بعدم خضوع منتجات ومشتقات النفط والبتروكيماويات لأى ضرائب جمركية أو إجراءات أخرى ذات الأثر المماثل .

بجانب وضع أحكام تعالج الفترة الانتقالية للتحول من منطقة الترتيبات التفضيلية المعممة إلى ترتيبات تتعلق بإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الجانبين مع التأكيد على ألا تقل الامتيازات الممنوحة عما هو متاح للدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى ، وإيجاد نص يعالج الحواجز التجارية غير الجمركية ذات الطبيعة الإيرادية أو الفنية أو الإدارية .

مع تأكيد الجانب الأوروبى على أن سياسة البيئة والطاقة التى تتبعها المجموعة الأوروبية لن تؤثر سلبا فى مكاسب دول الخليج من تلك الاتفاقات المعقودة بين جانبين (١) .

ولكن وجدت العديد من الصعوبات التى حالت دون إتمام اتفاقات التعاون بين الجانبين منها على سبيل المثال :

- قرار الجماعة الأوروبية باستبعاد المنتجات البتروكيماويات من تبادل الإعفاءات بين الجانبين ، حيث فرضت الجماعة بصورة آلية تعريفة جمركية تطبق بمجرد أن تتجاوز حجم الصادرات سقف الكمية المعافاة من الرسوم الجمركية وهى كمية محدودة جدا .

- فرضت ضرائب متزايدة على المنتجات البترولية ومشتقاتها وصلت إلى ثلثى سعر المستهلك النهائى مما أدى إلى تفاقم التمييز الضريبى الملحق بالمنتجات البترولية مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى .

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبى قد فرض رسوما على المنتجات الخفيفة والمتوسطة من دول الخليج بنسبة ٦% وعلى زيت الغاز والوقود بنسبة ٣,٥% ، وقد استثنت من هذه التعريفة عدد من دول المتوسط ماعدا ليبيا ، تونس ، الجزائر ، مصر ، سوريا والدول التى تمتعت بنظام الأفضليات المعمم .

- انظر فيما سبق ، د. سمير صارم ، أوروبا والعرب ، مرجع سابق ، صـ ١٩١ـ .

- عدم التوصل إلى وضع تعريفة جمركية موحدة بين الجانبين مما أعاق التفاوض على نسب الخفض الجماعى المتبادل والمتدرج للرسوم الجمركية انتهاء بإلغائها كليا (١) .

وفى الواقع فإن تعامل الاتحاد الأوروبى مع دول الخليج العربى منذ البداية اتسم بالحذر والحيطة نظرا لمعارضة الولايات المتحدة الأمريكية لوجود هذا التعاون بين الجانبين ، حيث تمثل منطقة الخليج منطقة إستراتيجية للولايات المتحدة لكونها منبع النفط العربى .

وكان الاتحاد الأوروبى منذ بداية الحوار مع الجانب الخليجى لا يريد الصدام مع الجانب الأمريكى حول ترتيب المصالح فى هذه المنطقة وبسبب هذه المعوقات وغيرها توقفت المباحثات بين الجانبين على الرغم من محاولات عقد الاجتماعات المتكررة لإكمال هذا التعاون .

وقد تميزت السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية فى السبعينات بالمميزات الآتية :

(١) إنها كانت سياسة شاملة (٢) ، حيث لم تقتصر فقط على دول شمال أفريقيا بل اتسعت لتشمل دولا فى المشرق العربى .

كما أنها لم تركز فقط على الجانب الاقتصادى بل اتسعت لتشمل الجانب السياسى والأمنى حيث اعتبرت فترة السبعينات هى بداية للتعاون السياسى الأوروبى فى المنطقة

(٢) أنها كانت سياسة يصعب معها وضع قواعد موحدة تحكم اتفاقات المشاركة الجديدة ، وذلك لاتساع أطراف الاتفاقية لتشمل دولا فى مواقع جغرافية مختلفة حتى ولو كانت متقاربة ، بجانب اختلاف هياكلها الاقتصادية .

لذلك كان من الأسهل على الجماعة الأوروبية أن تقسم تلك الدول إلى مناطق جغرافية متفرقة وهو ما حدث عندما وضعت أسساً للتعاون مع منطقة المغرب العربى تختلف عن أسس التعاون مع منطقة المشرق العربى .

---

(١) انظر ، د. عماد جاد وآخرون ، الاتحاد الأوروبى والشرق الأوسط - الواقع واحتمالات المستقبل ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، عام ٢٠٠١م) ، صـ٨٦ـ .

(٢) اعتبر أول تطبيق للسياسة المتوسطية الشاملة للجماعة الأوروبية عقب الاتفاق التجارى الذى عقد مع الجانب الإسرائيلى فى بداية السبعينات وقد قابلت الجامعة العربية إبرام هذا الاتفاق بالرفض قبل بدء الحوار المشترك مع الجانب الأوروبى عام ١٩٧٥م ، إلا أن الجانب الأوروبى أوضح للجامعة العربية بأنه مجرد اتفاق ذا طابع تجارى ، وليست اتفاقية انتساب ، وأنه أبرم هذا الاتفاق ليحل محل اتفاق عام ١٩٧٠م ، كما أن هذا الاتفاق يعتبر جزءاً من المنهج المتوسطى الشامل المتوازن فى المنطقة .

- انظر ، د. نادية محمود محمد مصطفى ، مرجع سابق ، صـ٢١٣ ،٢١٨ـ .

obeikandl.com

وتعتبر الباحثه :

أن سياسة التجزئة التى اتبعتها الجماعة الأوروبية فى علاقتها الإقليمية مع دول جنوب المتوسط كانت بداية لظهور التكتلات الإقليمية العربية مثل ؛ اتحاد المغرب العربى ، مجلس التعاون الخليجى فهى كانت بمثابة بعث لروح الفرقة فى التعامل بين أقطار الوطن العربى الواحد .

(٣) اتبعت السياسة المتوسطية الشاملة الجانب الحمائى على المنتجات الهامة والتى اعتبرتها منتجات حساسة مثل المنتجات الزراعية ، المنسوجات ، الصلب ، السيارات ، والبتروكيماويات بالنسبة لدول الخليج ، وهو ما يتناقض مع التفضيلات التى تمنحها لهم تلك السياسة .

حيث نصت الاتفاقات المعقودة على إعفاء شامل للمنتجات الصناعية ، ولكن لم تستفد الدول العربية فى ذلك الوقت من هذا الإعفاء ؛ نظرا لضعف هيكلها الصناعى باستثناء المشتقات النفطية والمكررة وبعض المنسوجات (١) ، وبالتالى كان لذلك أثر سلبى على البلدان العربية خاصة فى ظل حالة الاكتفاء الذاتى التى تتبعها دول السوق الأوروبى من المنتجات الزراعية (٢) .

---

(١) اعتمدت السوق الأوروبية فى استيراد المنتجات من الدول العربية على سياسة صارمة هدفها الحد من نمو المنتجات المتوسطية المعدة للتصدير مثل ؛ إبرام اتفاقات للتقييد الذاتى لتلك المنتجات حتى لا تسيء إلى قطاع المنسوجات الأوروبية وقد طال هذا الإجراء الدول التى لا تصدر نفطا مثل المغرب ، تونس ، مصر ، كما طبقت سياسة حمائية على القطاع الزراعى التى كانت ملازمة للسياسة الزراعية المشتركة وتحديدا لمنتجات الفاكهة ، الخضار، الحمضيات ، الخمر ، وزيت الزيتون فضلا عن كون التسهيلات الجمركية الممنوحة محدودة جدا ولا تمنح إلا فى أوقات معينة فى السنة .

- انظر فى ذلك ، د. بشارة خضر ، مرجع سابق ، صـ١٨٨ـ .
- د. محمود عبد العظيم منشاوى ، الشراكة المصرية الأوروبية وانعكساتها المستقبلية على القدرة التنافسية للصناعة المصرية ، رسالة دكتوراة مقدمة إلى (كلية الحقوق - قسم الاقتصاد والمالية العامة ، جامعة طنطا ، عام ٢٠٠٩م) ، صـ١٩٥،١٩٦ـ .

(٢) اعتمدت الجماعة الأوروبية فى فترة الثمانينات والتسعينات فى واردتها من هذه الدول على النفط والغاز الطبيعى كسلع أساسية بجانب الخضروات والفواكه التى تصدرها مصر ، تونس ، المغرب للجماعة والأسماك التى تصدرها المغرب وموريتانيا ، أما المنسوجات والملابس الجاهزة والألمونيوم فكانت مصر تصدرها إلى دول الجماعة بجانب السلع الصناعية المحدودة .

- انظر فى حجم التبادل التجارى بين الجماعة الأوروبية والدول العربية منذ أوائل الثمانينات وحتى أوائل التسعينات من القرن العشرين ، د. خالد سعد زغلول حلمى نحو استراتيجية عربية لمواجهة التحدى الاقتصادى الذى يفرضه مشروع أوروبا الموحده ، مرجع سابق ، صـ ٢٤٥، ٢٤٦ـ .

(٤) هدفت تلك الاتفاقات إلى تنمية التعاون الاقتصادى والفنى والمالى وهو ما كان تعبيرا عن السياسة المتوسطية الشاملة ، حيث دعم الجانب الأوروبى التنمية الاقتصادية فى تلك الدول وقام بتشجيع أنشطة التعاون وتمويل المشروعات والبرامج والتى تحقق هذه الأهداف .

كما هدفت هذه الاتفاقات أيضا إلى تنمية التبادل التجارى بين البلدين ودخول المنتجات الصناعية والنصف المصنعة من الدول العربية إلى الدول الأوروبية وإعطاء امتيازات تعريفية لسلعها الزراعية دون الحاجة إلى المعاملة بالمثل (١) .

فالمبادئ التى كان معمولا بها فى اتفاقات التعاون ، مبدأ الدولة الأكثر رعاية أو ما يسمى بالمعاملة التفضيلية فهى اتفاقات تجارية تفضيلية .

وأيضا مبدأ المعاملة الوطنية المنصوص عليها فى اتفاق الجات ، حيث يسمح هذا النظام بدخول بضائع الدول العربية إلى دول السوق بشكل حر تقريبا مع إبقاء دول السوق على فرض رسوم جمركية على صادرتها وذلك مساهمة منها فى دعم اقتصادياتها إذا ما كانت حاجات التنمية لديها تتطلب ذلك على أن تسحب هذه القيود على دول الجماعة بدون تمييز ، بجانب تقديمها للقروض والمساعدات المالية .

حيث نصت تلك الاتفاقات على زيادة المساهمة المالية للبلدان العربية السبع (المغرب ، تونس ، الجزائر ، الأردن ، مصر ، لبنان ، سوريا) ، وقد شكلت نسبة المساعدات المقدمة فى تلك الفترة حوالى ٥٧,٨% فى شكل قروض ، ٤٢,٢% فى شكل منح . وقد اعتبرت تلك المساعدات قليلة جدا بالنسبة لما تحتاجه تلك الدول من إقامة مشروعات وإعادة هيكلة لبنائها الاقتصادى الذى يتطلب الكثير من المساعدات (٢) .

---

(١) أرست تلك الاتفاقات قواعد للتعاون الفنى والثقافى ، بجانب التعاون فى مجال الأيدى العاملة نظرا لوجود عددا كبير من مواطني بلدان المغرب العربى من العاملين فى دول الجماعة الأوروبية مما تتطلب معه وضع تنظيم قانونى لتلك العمالة للحد من الهجرة غير المشروعة إلى بلدان الجماعة الأوروبية .

- انظر فى ذلك ، د. سمير صارم ، أوروبا والعرب ، مرجع سابق ، صـ١٧٣ـ .
- د. محمد محمود الإمام ، اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملى ، مرجع سابق ، صـ٢٠ـ .

(٢) تتلخص التيسيرات التى أعطاها الجانب الأوروبى لتلك الاتفاقات فى الآتى : الإلغاء التدريجى للرسوم الجمركة على واردات الدول المتوسطية الصناعية بحيث خفضت بنسبة ٨٠% عند نفاذ الاتفاقية ثم زالت بالكامل بعد السنة الأولى من نفاذها ، تزال جميع القيود الكمية على جميع السلع ماعدا تلك التى ادرجت فى الملحق الثانى لمعاهدة روما والتى تشمل معظم المنتجات الزراعية وبعض أنواع المنسوجات والتى تتميز بها دول الجماعة الأوروبية السبع، أما المنتجات الزراعية فقد خضعت قائمة مختارة منها لتخفيض التعريفة لفترات محدودة من السنة وتحدد الكميات سنويا وتختلف من دولة لأخرى بحسب التفاوت فى هيكل صادراتها الزراعية .

- انظر فى ذلك ، د. سليمان المنذرى ، مرجع سابق ، صـ ٢٤٥، ٢٤٨ـ .
- أ/ أحمد السيد النجار ، مرجع سابق ، صـ ١٥٢ـ .

وقد أثرت اتفاقات المشاركة المعقودة بين دول المغرب والمشرق العربى والجانب الأوروبى منذ الستينات حتى أواخر السبعينات على نمو تجارة الجماعة الأوروبية ، حيث بلغت صادرتها إلى تلك البلدان عام ١٩٧١م إلى ٢٦,٨% من إجمالى صادرتها لجميع بلدان المتوسط بينما بلغت الواردات من هذه الدول ٤٩,١% من إجمالى واردات الجماعة .

كما زادت صادرات تونس والجزائر، أما المغرب وسوريا فكانت الزيادة مبدئية فى فترة عام ١٩٧٧م - عام ١٩٧٩م وهو ما أثر على صادرات الأقطار العربية فى المجمل إلى دول السوق فى فترة ما بين عام ١٩٧٠م - عام ١٩٧٤م ، حيث تراوحت ما بين ٤٣- ٧٠ % من إجمالى الصادرات العربية .

كما تراوحت واردات الوطن العربى من دول السوق الأوروبية مابين ٤٤- ٤٨ % من إجمالى وارداته مما جعل الوطن العربى بالكامل عام ١٩٧٧م الشريك التجارى الأول للجماعة (١) .

وقد عدلت تلك الاتفاقات إما لرغبة الدول العربية الأطراف بإعطائهم المزيد من المزايا وتقليل حدة السياسات الحمائية المفروضة من الجانب الأوروبى .

بجانب رغبتهم فى زيادة حجم المساعدات المالية المقدمة إليهم أو لحدوث تطورات وأحداث فى الساحة الدولية دفعت الجانب الأوروبى إلى تعديل اتفاقياته وتغير سياسته المتوسطية وقد بدأت هذه التعديلات :

(١) فى نهاية الثمانينات تحديدا عام ١٩٨٧م تم إبرام عدة برتوكولات إضافية طالبت بها الدول العربية إما بسبب توسيع عضوية الجماعة الأوروبية وانضمام اليونان وأسبانيا والبرتغال وتأثير هذا التوسع على اقتصاديات الدول العربية .

---

(١) انظر ، د. نادية محمود محمد مصطفى ، مرجع سابق ، صـ٢٠٠ ،٢٠١ـ .

تراجعت الزيادة فى صادرات الدول العربية إلى الاتحاد الأوروبى فى أوائل الثمانينات بفعل بعض الأزمات مثل: الحرب الأهلية فى لبنان ، وأزمة النفط الأولى والثانية ، بجانب ما فرضته الدول الأوروبية من تدابير حمائية وقيود جعلت الصادرات العربية تنخفض بنحو ٢٥,٣% عام ١٩٨٦م فيما عدا صادرتها من المنتجات الزراعية والمنسوجات والخضروات والتى زادت نسبتها فى فترة ما بين ١٩٨٥م إلى عام ١٩٩١م ، بينما تراجعت نصيبها من المنتجات الكيماوية ، كما أن هبوط أسعار النفط أدى إلى تراجع نصيبها من الواردات غير البينية للجماعة الأوروبية عام ١٩٨٨م لكن ما لبث هذا التراجع أن عاد إلى الارتفاع فى عام ١٩٩١م بفضل ارتفاع أسعار النفط ونمو صادرات الدول المشاركة غير النفطية .

- انظر ، د. محمد محمود الإمام ، اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملى ، مرجع سابق ، صـ ٢٨، ٢٩ـ .

- د. خالد سعد زغلول حلمى نحو استراتيجية عربية لمواجهة التحدى الاقتصادى الذى يفرضه مشروع أوروبا الموحده ، مرجع سابق ، صـ ٢٤٤، ٢٤٥ـ .

وأيضاً لمعاناة الدول العربية من مناورة الجانب الأوروبى فى إعطائه للتفضيلات واتباعه لسياسة الاكتفاء الذاتى من المنتجات الغذائية ، بجانب تزايد الإجراءات الحمائية ضد المنتجات المصنعة وعدم كفاية المساعدات المالية المقدمة (١) .

لذلك قام مجلس الجماعة الأوروبية فى ٢٨ سبتمبر عام ١٩٨٧م بإقرارعدد من البرتوكولات الجديدة تم إلحاقها باتفاقات المشاركة مع تطبيق الجماعة لنظام التصنيف الجمركى والتى صيغت البرتوكولات وفقا له .

والتى تم بموجبها إزالة ما تبقى من الرسوم المخفضة على السلع الزراعية التى تهم الدول المعنية ، كما تم وضع برتوكولات مالية وضعت لها القواعد المتعلقة بالمعونة الفنية وشروط الاقتراض وفقا لما يقدمه بنك الاستثمار الأوروبى من اشتراطات يحدد فيها المبالغ التى تقدمها الجماعة سواء فى صورة منح أو قروض .

وتجددت تلك البرتوكولات كل خمس سنوات ، ولكن صياغة الاتفاقات عام ١٩٨٨م مع الجانب الأوروبى جعلته أقل انفتاحا على الدول العربية إذ تم التضييق الاقتصادى الجمركى على تلك الدول مقابل منح ترتيبات بشروط أفضل لكل من قبرص ، وإسرائيل

وقد هدفت تلك السياسة التى اتبعها الجانب الأوروبى إلى : (٢)

- إيجاد توازن مع الروابط التى أقامتها المجموعة مع دول وسط وشرق أوروبا .

- الحاجة إلى أسواق جديدة .

- العمل على توفير عوامل استقرار فى دول جنوب وشرق المتوسط من خلال العمل على إحداث نمو متواصل ورفع مستوى المعيشة فيها من خلال دعم وتشجيع الإصلاح الاقتصادى .

- التغلب على المشاكل السكانية فى تلك الدول عن طريق الإسراع فى الانطلاق الاقتصادى وتبنى سياسات سكانية مناسبة .

- دعم وتشجيع الإصلاح السياسى واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير عن الرأى ،...إلخ .

---

(١) انظر ، د. نادية محمود محمد مصطفى ، مرجع سابق ، صـ٢١٩ـ .

(٢) د. سمير صارم ، أوروبا والعرب ، مرجع سابق ، صـ١٨١ـ .

(٢) راجعت دول الجماعة الأوروبية سياستها المتوسطية فى نهاية الثمانينات بسبب ما طرأ من تغيرات على الساحة الدولية مثل : توحيد ألمانيا ، والإنذار بسقوط الاتحاد السوفيتى وتحرر دول شرق أوروبا من سيطرته .

لذا تبنى المجلس الوزارى للجماعة الأوروبية فى ديسمبر عام ١٩٩٠م عددة إجراءات لتحديث السياسة المتوسطية وقد سميت هذه الاتفاقات **باتفاقات التكيف** والتى هدفت من ورائها إفساح المجال للمنتجات الصناعية للدخول إلى السوق الأوروبى ، وخاصة للدول التى طبقت السياسات الإصلاحية بنجاح .

مما أدى إلى زيادة الحصة الكلية للمنتجات الصناعية للدول المتوسطية من ٢٨%عام ١٩٧٩م إلى ٥٤% عام ١٩٩٣م .

كما رفعت كل من المغرب وتونس معدلات تصديرها من ٢٤% : ٦٦% بالنسبة للمغرب ومن ٤٠ % : ٧٧% بالنسبة لتونس ، كما قدمت تسهيلات أكثر للمنتجات الزراعية .

كما أبرمت برتوكولات مالية عام ١٩٩١م لمدة خمس سنوات انتهت عام ١٩٩٦م وزادت فيها المساعدات المالية لتصل إلى ٧,٥ مليار دولار (١).

وبناء على السياسة المتوسطية الجديدة لدول الاتحاد الأوروبى أصدر مجلس الاتحاد قراره رقم (٩٢/١٧٦٤) بإدخال تعديلات على جميع الاتفاقيات المعقودة مع دول المتوسط .

ورمت هذه التعديلات إلى تعزيز الصادرات الزراعية لدول المتوسط بإزالة الرسوم المتبقية على السلع الواردة فى الملحق الثانى من معاهدة روما ، وذلك على مرحلتين : (٢) الأولى تبدأ أول عام ١٩٩٢م والثانية أول عام ١٩٩٣م ، وذلك ضمن الحدود الزمنية والكمية المتفق عليها فى هذه الاتفاقيات .

ويمكن القول :

بأن توسيع عضوية الجماعة الأوروبية من ناحية ، والإعلان عن قيام الاتحاد الأوروبى من جانب آخر ، والاتجاه إلى وضع عملة أوروبية موحدة وتأثر صادرات بعض الدول المتوسطية بسبب تلك التغيرات جعلت الكثيرين يرون فى ظل غياب تجمع جماعى عربى واحد يعبر عن الدول العربية المشاركة ، وفى ظل التغيرات التى يشهدها الجانب الأوروبى المستمرة سوف يكون لها أثر سلبى فى كثير من الأحيان على الجانب العربى .

---

(١) انظر ، د. سمير صارم ، المرجع السابق ، صـ ١٧٨، ١٧٩ـ .

(٢) د. محمد محمود الإمام ، اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملى ، مرجع سابق ، صـ٢١ـ .

openkandil.com

وهو ما ظهر أثناء إقرار الاتحاد الأوروبى لسياسته المتوسطية الجديدة مع الدول العربية ، حيث سعى إلى عقد اتفاقات مع دول أوروبا الشرقية ، بجانب استكمال تطبيق اتفاقيات مراكش وهو ما أدى إلى تراجع الموقف التنافسى للدول المتوسطية فى صادراتها الأساسية (المنتجات الزراعية ، المنسوجات) .

كما حاول الاتحاد أن يحد وارداته من النفط والغاز العربى عندما سارع إلى إنشاء منطقة أوروبية للطاقة تجمع بين تقنية وأموال وأسواق غرب أوروبا واحتياطات النفط والغاز فى سوقها ، بجانب توقيعه لميثاق الطاقة الذى جمع عدد من مستهلكى ومنتجى الطاقة من خارج الدول النامية بجانب فرضه لضريبة الكربون من أجل حمايه للبيئة (١) .

وهو ما تتطلب ضرورة إعادة تقييم تلك الاتفاقات لتسمح بإعادة التوازن بين طرفى العلاقة المتوسطية .

- ثانيا : فترة ما بعد التسعينات (مرحلة الشراكة الأورومتوسطية) : (٢)

سعت الجماعة الأوروبية فى تلك الفترة إلى تغيير سياستها التعاونية مع الدول العربية لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل التعاون بين الجانبين سميت **بمرحلة الشراكة Partnership** (٣) سواء كانت مع دول جنوب المتوسط أو مع دول غير متوسطية .

---

(١) د. خالد سعد زغلول حلمى ، نحو استراتيجية عربية لمواجهة التحدى الاقتصادى الذى يفرضه مشروع أوروبا الموحده ، مرجع سابق ، صـ٢٤٩ـ .

(٢) انظر فى ذلك ، د. هيل عجمى جميل ، الاثار المحتمله للاتحاد الاوروبى على البلاد العربية ، مجلة مجلة شئوون عربية عربية ، عدد ٨٦ ، جامعة الدول العربية ، يونيه عام ١٩٩٦م ، صـ١٤٤ـ .

وقد أشار التقرير النصف سنوى لمجلس الوحدة الاقتصادية فى يونيو عام ١٩٩٩م أنه على الرغم من المنافع الكثيرة التى عادت على الطرفين من جراء علاقة التبادل التجارى العربى - الأوروبى إلا أن تلك العلاقة طغى عليها طابع عدم التكافؤ واختلال التوازن وظهر ذلك من اعتماد الدول العربية الشديد على الاتحاد الأوروبى فى المبادلات التجارية .

- انظر فى إحصاءات صندوق النقد العربى عن واقع التبادل التجارى بين الاتحاد الأوروبى والبلدان العربية المتوسطية فى الفترة مابين عام ١٩٩٣م - عام ١٩٩٤م ، د. خالد سعد زغلول حلمى ، الشراكة العربية الأوروبية ومستقبل العلاقات الاقتصادية ، مجلة الحقوق (جامعة الكويت ، عدد الثانى ، سنه ٢٢ ، صادرة عن جامعة الكويت ، يونيو عام ١٩٩٨م) ، صـ ١٩٨ ،١٩٩ـ .

(٣) يقصد بالشراكة التقاء الأطراف عند مبادئ وسياسات يتم الاتفاق عليها لإدارة وتسيير الحياة السياسية والاقتصادية لهم وتنظيم أوضاعهم الاجتماعية والثقافية وعلاقتهم البينية .

- التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩٦م ، (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية ، عام ١٩٩٧م) ، صـ٧٥ـ .

ويرجع السبب من وراء تغيير الجماعة الأوروبية لسياستها المتوسطية إلى الأحداث التى ألمت بالساحة الدولية منذ أوائل التسعينات من القرن العشرين سواء كانت فى المنطقة العربية ، أو فى القارة الأوروبية .

كما رأت الجماعة الأوروبية أن هناك عدداً من اتفاقات التعاون الثنائية مع دول جنوب المتوسط أوشكت على الانتهاء ولدى هذه الدول النية إلى إبرام معاهدات جديدة مع الجماعة مثل : الأردن ومصر .

كما وجدت اتفاقات أبرمت ودخلت حيز النفاذ ابتداء من الأول من يناير عام ١٩٩٧م مثل : اتفاقات تونس ، إسرائيل .

كل هذه الأسباب دفعت الاتحاد الأوروبى إلى **تبنى سياسة متوسطية جديدة** ، والتى اعتبرت بمثابة تحول جذرى فى السياسات التجارية الأوروبية وإعلانٍ عن بدء مرحلة جديدة بقيام الاتحاد الأوروبى كعهد جديد للسياسات الأوروبية الموحدة .

وقد بدأ الإعداد لإرساء تلك السياسة المتوسطية الجديدة بإصدار اللجنة الأوروبية فى ديسمبر عام ١٩٨٩م للوثيقة المسماة (بإعادة توجيه السياسة المتوسطية للجماعة : مشروعات للفترة مابين عام ١٩٩٢م - وعام ١٩٩٦م) .

وقد ركزت تلك الوثيقة بصفة أساسية على توسيع نطاق التبادل التجارى والتمويل وأدخلت مجالات وقطاعات جديدة للتعاون مثل :

التعاون الإقليمى بين الشركاء المتوسطيين أنفسهم ، تطوير قطاع الأعمال الخاص ، حماية البيئة ، تنمية الموارد البشرية ، تنمية سياسات الإصلاح الاقتصادى فى دول جنوب وشرق المتوسط .

وقد حددت الوثيقة أساسيات الشراكة الجديدة وهما **: الأساس الاستراتيجى** لمنطقة حوض البحر المتوسط واعتبار السلام والاستقرار فى تلك المنطقة أولوية عليا لأوروبا ، الأساس الثانى **دعم الإصلاح السياسى واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير** كأداة لاحتواء التطرف ودفع مسيرة الإصلاح الاقتصادى وتحسين مستوى المعيشة (١) .

---

(١) انظر ، التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩٥م ، (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية ، عام ١٩٩٦م) ، صـ١٠١ـ .

- د. عماد جاد وآخرون ، مرجع سابق ، صـ٨٧ـ .

حيث اشار سيادته إلى أن السياسة المتوسطية الجديدة التى بدأت فى تلك الفترة كانت مدفوعة بحوافز سلبية أى الرغبة فى تجنب النتائج السلبية لمنطقة حوض المتوسط على الدول الاوروبية ، وهو ما عنى أن الأهداف الأمنية والسياسية طغت على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للسياسة المتوسطية .

openkanal.com

وبناء على تلك الوثيقة طلب المجلس الأوروبى فى ١٢يوليو عام ١٩٩١م مجلس الاتحاد ضرورة إعطاء الأولوية لدراسة هذه السياسة .

كما وضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للاتحاد مجموعة من التوصيات الجديدة لانطلاق تلك السياسة ، وألقى المجلس الأوروبى بيانا فى قمته التى عقدت فى لشبونة خلال يونيو عام ١٩٩٢م تتضمن فيه التأكيد على أن الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط تماما كالشرق الأوسط تشكلان مناطق جغرافية يرتبط بها الاتحاد الأوروبى بمصالح قوية تتمثل فى الحفاظ على الأمن والاستقرار فى تلك المناطق (١) .

ثم صاغ مؤتمر القمة الأوروبية الذى عقد فى مدينة إسين الألمانية فى ديسمبر عام ١٩٩٤م تلك السياسة تحت عنوان تقوية سياسة الاتحاد الأوروبى فى المتوسط ، وإنشاء شراكة بين الاتحاد والدول المتوسطية ، وقد وضعت تلك القمة برنامجا يتضمن التحرك على مستويين لتنفيذ تلك السياسة : (٢)

- المستوى الأول :

مستوى ثنائى ، حيث يتم التفاوض مع الأقطار العربية على أساس اتفاقيات منفردة وفقا لكل حالة على حداها ولذلك قرر تجديد الاتفاقات القائمة مع كل من تونس ، المغرب على أساس الشراكة .

- المستوى الثانى :

التمهيد لإعادة الاتفاق مع كل من الأردن ، الجزائر ، مصر على أسس مختلفة ، أما سوريا ولبنان فقد تم تأجيل النظر فى إعادة تجديد اتفاقاتهم وذلك كورقة ضغط سياسى عليهما لإجراء مفاوضات السلام مع إسرائيل .

وقد بدأ التنفيذ الفعلى للسياسة المتوسطية الجديدة متخذة الأشكال الآتية :

---

(١) تجدر الإشارة إلى حدوث انقسام داخل الجماعة الأوروبية حول الاتجاه نحو الشراكة مع المتوسط والتى كانت تتزعمه فرنسا وأسبانيا ، كما وجدت نزعة أطلسية لدى الدول الشمالية الأنجلوساكسونية خاصة عقب انضمام النمسا والسويد وفنلندا إلى الجماعة الأوروبية من أجل تحرير أكبر للتجارة مع الولايات المتحدة ، كما وجدت النزعة الشرق أوروبية بقيادة ألمانيا والنزعة الأمريكية اللاتينية لتكوين منطقة تجارة حرة بين دول الاتحاد الأوروبى ومجموعة المركوسور (البرازيل ، الأرجنتين ، أرجواى ، بارجواى) كما وجدت أيضا النزعة الأسيوية الباسيفية نحو آسيا والمحيط الهادى ومنطقة جنوب شرق آسيا .

- انظر فيما سبق : د. سليمان المنذرى ، مرجع سابق ، صـ٢٤٣ـ .
- د. الشاذلى العيارى ، مرجع سابق ، صـ١٣ـ .

(٢) انظر ، د. محمد محمود الإمام ، اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملى ، مرجع سابق ، صـ ٣٥ ، ٣٦ـ .

- **أولا : إعلان برشلونة :**

عقد مؤتمر برشلونة الوزارى للشراكة الأوروبية - المتوسطية فى أسبانيا خلال الفترة ما بين ٢٧ - ٢٨ نوفمبر عام ١٩٩٥م شارك فيه (٢٧) وزير خارجية (١٥) وزير خارجية الدول الأوروبية ، (١٢) من وزراء خارجية الدول العربية المتوسطي) باستثناء ليبيا ، وذلك لأسباب سياسية .

كما شارك فى المؤتمر كل من تركيا ، قبرص ، مالطا ، إسرائيل ، السلطة الفلسطينية ، وحضرت موريتانيا بصفة مراقب ، وتم توجيه الدعوة إلى مندوب جامعة الدول العربية (١) .

وقد وقعت ثمانى دول عربية على اتفاقات الشراكة بمجرد صدور إعلان برشلونة وهم : سوريا - الأردن - لبنان - مصر - تونس - الجزائر- المغرب - السلطة الفلسطينية .

ودخلت هذه الاتفاقات حيز النفاذ فى فترات زمنية مختلفة كان أولها الاتفاق التونسى عام ١٩٩٨م وآخرها الاتفاق الجزائرى عام ٢٠٠٥م .

أما بالنسبة للاتفاق السورى فقد عانى العديد من المفاوضات مع الجانب الاوروبى حتى تم التوقيع على الاتفاق بالأحرف الأولى فى بروكسيل عام ٢٠٠٤م ، وقد أعيد التوقيع مرة أخرى بالأحرف الأولى فى دمشق عام ٢٠٠٨م .

ولكن لم يدخل حيز النفاذ نتيجة ضغط الولايات المتحدة على الجانب الاوروبى ، وهو ما اعتبر أن السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبى لايزال يتحكم فيه الجانب الامريكى (٢) .

وقد اعتبر مؤتمر برشلونة وما صدر عنه من إعلان وتوصيات هو بداية لعهد جديد للشراكة الأوروبية المتوسطية فى مختلف مجالات التعاون .

---

(١) بدأ الإعداد لهذا الإعلان منذ دعوة المجلس الأوروبى فى اجتماعه الذى عقد فى اليونان فى يوليو عام ١٩٩٤م اللجنة الأوروبية لوضع ورقة عمل حول المبادئ الأساسية للسياسة الأوروبية المتوسطية الجديدة ، وقد أقرت هذه الورقة فى القمة الأوروبية التى عقدت فى اسين فى ديسمبر عام ١٩٩٤م ، ولم تُدعَ ليبيا لحضورمؤتمر برشلونة على الرغم من كونها دول متوسطية بسبب خضوعها للحصار، كما لم تحضر دول الخليج المؤتمر ، وذلك لأن نشاطات الاتحاد الأوروبى فى تلك المنطقة فى تلك الفترة كانت محدودة بجانب خضوع المنطقة للنفوذ الأمريكى .

- انظر فى ذلك ، أ/ عبد الفتاح الرشدان ، مرجع سابق ، صـ٧٣ـ .

(٢) د. محمد توفيق سماق ، اتفاقات الشراكة العربية – الأوروبية – التطبيقات والدروس المستفادة ، من الموقع الإلكترونى ، تاريخ الدخول ٢-١٠-٢٠١٢م .

- http://www.thawara.alwehda.gov.sy

obeikandi.com

حيث اعتبر خطوة متقدمة نحو الخروج من إطار الاتفاقات الثنائية إلى الحوار الجماعى للمسائل ذات الأهمية المشتركة للجانبين (١) . وقد عبر الإعلان عن الأسس الآتية : (٢)

(١) إقامة العلاقات بين الأطراف على أساس التعاون والتضامن الشامل وتجاوب مشترك للتحديات التى تفرضها القضايا المختلفة والمستجدة على جانب المتوسط ، وهو ما سوف يتحقق من خلال إتمام الشراكة مع تلك الدول .

(٢) تعزيز العلاقات الثنائية ودعم الجهود الأخرى الهادفة إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية فى المنطقة .

(٣) جعل منطقة حوض البحر المتوسط منطقة حوار متبادل وتعاون بما يضمن السلام والاستقرار والازدهار وهو ما يتطلب سيادة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة .

(٤) التشديد على أن المشروع الأوروبى - المتوسطى لا يهدف إلى أن يحل محل المبادرات والمشروعات الأخرى المطروحة فى تلك المنطقة (منطقة التجارة العربية الحرة) .

وقد شمل إعلان برشلونة الجوانب الآتية :

- أولا : الإعلان السياسى والأمنى :

حيث تضمن هذا الإعلان ولأول مرة الحوار السياسى والأمنى فى إطار مشروع الشراكة المزمع إقامته بين الاتحاد الأوروبى والدول العربية تحت عنوان الشراكة السياسية والأمنية ، وقد اعتبره الإعلان من الأساسيات والأولويات فى مجال الشراكة بين الطرفين .

---

(١) أكد المؤتمر على أن منطقة حوض البحر المتوسط لها أهمية إستراتيجية كبرى تتطلب من الدول الواقعة عليه مواجهة التحديات التى تواجه تلك المنطقة من خلال انتهاج نهج شامل وموحد.

- Marjorie Lister , the European Union and the South , Routledge , London and New York , 1997, p.88 .

- كذلك انظر ، تقرير الأمين العام السابق السيد عمرو موسى إلى قمة الخرطوم ، مرجع سابق ، صـ٣٦١ـ .
حيث أشار سيادته إلى أن الاتحاد الأوروبى لا يزال يرى أن عملية برشلونة هى المبادرة الأكثر ايجابية فى تحقيق شراكة مع الدول المتوسطية تؤسس لإنشاء فضاء سلام واستقرار ومنطقة تجارة حرة ، وتواصل الحوار بين الثقافات .

(٢) انظر ، د. خالد سعد زغلول حلمى ، الشراكة العربية الأوروبية ومستقبل العلاقات الاقتصادية ، مرجع سابق ، صـ٢٤٤ـ .
- من الموقع الإلكترونى الرسمى للاتحاد الأوروبى - الشراكة الأورومتوسطية ، تاريخ الدخول ١١-١٠-٢٠١٢م .
- http://europa.eu/euromed/political.en.htm

obeikandl.com

وقد دل هذا الإعلان على أن الاتحاد الأوروبى بدأ يواجه العديد من التحديات المفروضة عليه سواء من محاولته لاحتواء دول شرق ووسط أوروبا عقب تفكيك الاتحاد السوفيتى أو من جانب التحديات المفروضة من النظام الاقتصادى العالمى الجديد وتحرير العلاقات الدولية ، لذلك كان من أسس الشراكة المراد إنشاؤها هو جعل منطقة المتوسط منطقة سلام واستقرار (١) .

ومن أجل ذلك حدد إعلان برشلونة أسس الشراكة فى المجال السياسى والأمنى والذى قام على أربعة أسس رئيسية تمثل التزاما دوليا يقع على عاتق الدول المشاركة فى اتفاقات الشراكة وهذه الأسس هى : (٢)

(١) الالتزام بالإعلان العالمى لحقوق الإنسان خاصة فيما يتعلق بالحريات الأساسية .

(٢) الالتزام بميثاق الأمم المتحدة خاصة فيما يتعلق بالسيادة الوطنية .

(٣) العمل من أجل نزع الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية (أسلحة الدمار الشامل)

(٤) مكافحة الإرهاب والمظاهر المختلفة لعدم الاستقرار .

كما وضع الإعلان أسساً شكلت التزامات على المستوى القطرى والإقليمي للدول الشريكة مثل ؛

- ضرورة قيام دولة القانون وإرساء دعائم الديمقراطية .

- وتدعيم الحريات الأساسية بدون تمييز مع الالتزام بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لتلك الدول .

- ومكافحة الإرهاب والحد من التسليح وحق تقرير المصير للشعوب (٣) .

---

(١) يرى جانب من الفقه أن عبارة السلام والأمن فى المتوسط قد حملت موقفا سياسيا مقلقاً وخطيراً ، حيث إنها عنت بالدرجة الأولى أن المتوسط مهدد جديا بعدم الاستقرار وبالانقطاع عن السلام والأمن ، ومن ثم يصعب السيطرة على الموقف من جانب دول المتوسط ، وهو ما عُدَ إشارة إلى أن المتوسط غير متناسق سياسيا واستراتيجيا .

- انظر ، د. رافع بن عاشور ، مرجع سابق ، صـ١٨١ـ .

(٢) د. الشاذلى العيارى ، مرجع سابق، صـ٢٠ـ .

(٣) أ/ شريط عابد ، الاقتصاد العربى وتحديات القرن ٢١ ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد ٣٩ ، (القاهرة : الجمعية الاقتصادية العربية ، صيف عام ٢٠٠٧م) ، صـ٤٨ـ .
- كذلك انظر التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩٦م ، مرجع سابق ، صـ٧٥ـ .
- الموقع الرسمى للاتحاد الأوروبى - الشراكة الأورومتوسطية ، تاريخ الدخول ٢-١١-٢٠١٢م .
- http://europa.eu/euromed/political.en.htm

وقد تضمن هذا الجانب من الحوار أيضا العمل على إرساء الديمقراطية فى منطقة المتوسط (١) .

وقد سعى الإعلان فى إرسائه لتلك الأسس العمل على محاربة الحركات السياسية المتطرفة خاصة فى ظل رؤية الاتحاد الأوروبى للجماعات الإسلامية فى الدول العربية فى مجملها كبذور للتطرف والإرهاب فى المنطقة ، وهو أكثر ما يخشاه الاتحاد على مستقبل القارة بأكملها .

كما سعى الاتحاد من وراء هذا الإعلان أيضا إلى محاربة الهجرة غير المشروعة من دول جنوب المتوسط والتى تهدد مجال العمالة الأوروبية فى القارة ، وتعتبر من التهديدات الأساسية للسوق الأوروبية الموحدة .

وقد وضع إعلان برشلونة عدة وسائل لتحقيق متطلبات الأمن والاستقرار فى منطقة المتوسط أبرزها : (٢) .

(١) إقامة جهاز يسعى إلى معرفة وتحديد مصادر الخطر والتهديد بين دول المنطقة ومحاولة تفاديها وتحييدها أو علاجها وإيجاد الحل المناسب لها .

(٢) الاتفاق حول نزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة والسيطرة على الأسلحة التقليدية .

(٣) تحقيق مناخ التعايش السلمى فى المنطقة على أساس اتفاقيات تضمن حقوق الإنسان وتنظيم أمور الهجرة وحفظ حق الأقليات .

---

(١) اعترف إعلان برشلونة فى هذا الجانب من الشراكة بحق كل دولة من الدول المشاركة فى الإعلان عن اختيار وتنمية النظم السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقانونية الخاصة بهم ، وأكد على ضرورة احترام الأديان وممارسة الشعائر الدينية ومحاربة كل عناصر العنصرية والتمييز والاهتمام بالمجتمع المدنى وإشراكه فى إدارة شئون تلك البلاد عن طريق مؤسسات تتمتع بالشفافية والنزاهة مع العمل على إيجاد وسائل لتقليص الهجرة غير المشروعة . إلا أن فكرة التحول الديمقراطى المشار إليها فى الإعلان والموجهة إلى دول جنوب المتوسط خاصة الدول العربية تواجه العديد من الانتقادات منها ؛ أن هذه العملية تتوقف على رغبة الدول نفسها فى تقرير أوعدم تقرير الحاجة إلى تعجيل هذه العملية فى ظل وجود انتهاكات لحقوق الإنسان فى تلك الدول ، بجانب أن الثقافة العربية الإسلامية لا تميل إلى الرؤية الأوروبية للديمقراطية والتى ترى أنها لا تلائمها نظرا للأزمات التى تمر بها تلك الديمقراطية مثل الأزمات الاقتصادية ، الهجرة العربية .... إلخ .

- انظر فى ذلك ، د. الشاذلى العيارى ، مرجع سابق ، صـ٢٢ـ .

(٢) انظر ، التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩٦م ، مرجع سابق ، صـ٧٦ـ .

(٤) تحقيق الأمن الإقليمى من خلال تبنى اتجاه مشترك تنظمه اتفاقيات تتعلق بمكافحة الإرهاب ، ومواجهة مشاكل مخاطر تجارة المخدرات ، والإجرام المنظم وغسيل الأموال (١) .

- **ثانيا : الإعلان الاقتصادى والمالى** : (٢)

يهدف هذا الإعلان إلى إقامة منطقة رفاهية اقتصادية مشتركة من خلال إرساء التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة والمتوازنة ومكافحة الفقر وتوسيع التبادل الحر بين الأطراف وتحديث البنية الاقتصادية والاجتماعية ، وإنعاش القطاع الخاص وتأهيل القطاع الصناعى .

وتعتبر تلك الأهداف طويلة الأجل فى تحقيقها ، ومن أجل ذلك ارتكز إعلان برشلونة على خمس ركائز أساسية من أجل تحقيق تلك الأهداف :

١- خلق تدريجى لمنطقة تجارة حرة عام ٢٠١٠م (٣) مع مراعاة الالتزامات التى تفرضها اتفاقيات مراكش بما فى ذلك اتفاقية الخدمات ، ومن أجل ذلك كان لابد من إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية على السلع الصناعية تدريجيا وفق الجداول التى يتفق عليها الشركاء وأن يتم تحرير السلع الزراعية على أساس تبادلى تفضيلى فى ضوء السياسات الزراعية المتعددة ، وكذلك تحرير الخدمات بما فى ذلك حق إقامة المنشآت (٤) .

---

(١) واكب إعلان برشلونة إنشاء قوتين الانتشار السريع الأوروبية ، والقوة البحرية الأوروبية فى نفس المنطقة بناء على قرار اجتماع وزراء الخارجية والدفاع لدول اتحاد غرب أوروبا فى لشبونة ، وقد أشار الإعلان فى الفقرة الثامنة عشرة منه على ضرورة وضع ميثاق الاستقرار فى البحر المتوسط لحفظ الأمن فيه .

- انظر ، التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩٦م ، المرجع السابق ، صـ٧٦ـ .

(٢) انظر فيما سبق : أ/ شريط عابد ، الاقتصاد العربى وتحديات القرن ٢١، مرجع سابق ، صـ٤٨ـ .
- د. الشاذلى العيارى ، مرجع سابق ، صـ٢٧ـ .

(٣) وضعت مبادئ أولية لتسهيل إقامة تلك المنطقة فى المستقبل مثل ؛ اتخاذ إجراءات مناسبة بالنسبة لقواعد المنشأ والشهادات الخاصة به وحماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية وسيادة المنافسة ومبدأ المعاملة بالمثل ، اتباع سياسات مبنية على قواعد اقتصاديات السوق وتكامل الاقتصاد الوطنى ، تعديل وتحديث الهياكل الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء أولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص والنهوض بقطاع الإنتاج ، إقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا .

- انظر فى ذلك ، د. محمد حافظ عبده رهوان ، د. أحمد جامع ، مرجع سابق ، صـ ٢٣٢ ،٢٣٣ـ .

(٤) انظر

- Hanane Fathy Ahmed Abouelkheir , the implications of the Euro-Mediterranean Partnership on Egypt's trad flows and economic evelopment for the period (1995-2008) , Alexandria University , march 2011 , p, 38.

٢- تشجيع التنمية الاقتصادية المتكاملة ونمو مستديم يحافظ على البيئة والموارد الطبيعية .

٣- إنشاء مناخ موات للاستثمار الأجنبى المباشر والتعاون بين الشركات وإزالة العقبات بما يعزز من نقل التكنولوجيا وتشجيع الصادرات .

٤- تطوير البنية التحتية والاتصالات .

٥- تنمية إمكانيات البحث والتأهيل العلمى والفنى (١) .

وقد **رأى جانب فقهي** أن الأسس السابق ذكرها انطوت على نوعين من القيود تكاد أن يكونا متعارضين وهما (٢) :

- القيد الأول :

متعلق بحرية التجارة وإن كان تدريجيا سوف يضع أنظمة اقتصادية صغيرة وناشئة (دول جنوب المتوسط) فى مواجهة أنظمة صناعية ومالية وفنية متقدمة (الاتحاد الأوروبى) ، وهو ما سوف يترتب عليه عدم تحقيق توازن بين أطراف العلاقة وعدم تحقيق المساواة فى التبادل التجارى بينهما .

- القيد الثانى :

والمتعلق بخلق ظروف مواتية لتنمية مستديمة فهذا القيد يتعلق بدول جنوب المتوسط وهو شرط أساسى لبدء عهد سلام واستقرار فى منطقة المتوسط إذا يتجلى التناقض فى حاجة الشريك المتوسط إلى النمو والتنمية والرخاء الاجتماعى فى ظل الإعلان عن الحرية التجارية المنشودة والمحققة تدريجيا .

---

(١) اشار الإعلان أيضاً على ضرورة تحقيق **الأهداف الأتية :**

التأكيد على أن التعاون الإقليمى يقوم على أساس اختيارى ، وبخاصة بهدف تنمية التجارة بين الشركاء وهو عامل حاسم فى بناء منطقة تجارة حرة ، العمل على التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة ومراعاة النواحى البيئية فى السياسات الاقتصادية المختلفة مما يخفف من آثارها السلبية ، الاعتراف بدور المرأة فى التنمية والعمل على رفع إسهامها فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، الاهتمام بالمحافظة على الثروة السمكية وإدارتها بصورة سليمة والعمل على تنميتها ، الاعتراف بالدور المحورى لقطاع الطاقة فى الشراكة ، التعاون فى تحديث الزراعة وإعادة هيكلتها وتعزيز التنمية الريفية وجعل الزراعة أداة لتحسين البيئة ، تحسين البنية الأساسية والنهوض بشبكات الطرق وتكنولوجيا المعلومات .

- انظر فى هذه الأهداف ، الموقع الإلكترونى الرسمى للاتحاد الأوروبى-الشراكة الأورومتوسطية – الاعلان الاقتصادى والمالى ، تاريخ الدخول ١-١٢-٢٠١٢م .

- http://europa.eu/euromed/political.en.htm

(٢) انظر فى هذا الجانب الفقهى ، د. الشاذلى العيارى ، مرجع سابق ، صـ ٢٧ ،٢٨ـ .

opekanon.com

هذا على الجانب الاقتصادى ، أما على الجانب المالى فقد اعترف المشاركون فى إعلان برشلونة أن إقامة منطقة للتبادل الحر ، ونجاح الشراكة الأوروبية - المتوسطية يتطلبان زيادة ضخمة فى المعونة المالية ، ولذلك فقد نص الإعلان على : (١)

(١) ضرورة زيادة المعونات المالية والقروض المقدمة من بنك الاستثمار الأوروبى وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير والدول الأعضاء فى الاتحاد فى شكل معونات ثنائية ، حيث التزم الاتحاد الأوروبى بتقديم مساعدات مالية قدرها ٦ مليارات دولار حتى عام ١٩٩٨م .

بجانب القروض المقدمة من بنك الاستثمار الأوروبى من أجل دعم التنمية الذاتية المتواصلة وتعبئة القدرات الاقتصادية المحلية .

وقد تم إنشاء **المرفق الأورومتوسطى للاستثمار والشراكة** عام ٢٠٠٢م ، والذى أصبح مؤسسة الإقراض فى المتوسط واستثمر حوالى ٦ بليون يورو منذ أكتوبر عام ٢٠٠٢م .

(٢) ضرورة مواصلة الحوار لحل مشكلة الديون باعتبارها عائق أمام النمو الاقتصادى .

(٣) تدعو الشراكة إلى تخصيص جانب هام من المعونة المقدمة لتطوير وسائل الربط بين الجانبين دعما لحركة التصدير والاستيراد ، كالموانئ وطرق المواصلات الداخلية والنقل البحرى والبرى .

وقد قام وزراء الأورومتوسطى بإنشاء مجموعة متخصصة من الاستثمارات ، كما تم **وضع ميثاق الأوروبى المتوسطى للشركات** فى منطقة المتوسط لكى تعمل فى إطار موحد ومتناسق لتحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة (٢) .

---

(١) انظر فى ذلك : التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩٦م ، مرجع سابق ، صـ٧٨ـ .
- د. سليمان المنذرى ، مرجع سابق ، صـ٢٤٤ـ .
- الموقع الإلكترونى الرسمى للاتحاد الأوروبى - الشراكة الأورومتوسطية ، تاريخ الدخول ٢٢-١٢-٢٠١٢م .
- http://europa.eu/euromed/political.en.htm

(٢) د. محمد محمود الإمام ، اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملى ، مرجع سابق ، صـ٤٧ـ .

openkanal.com

ولكن وجه إلى الإعلان المالى العديد من الانتقادات منها ؛ ربط تقديم المساعدات والمعونات المالية إلى الدول الراغبة فى الشراكة بالأسبقية فى التقدم بتقديم طلب الدخول فى الشراكة والحصول على المعونات المالية (١) .

ويرى الكثيرون أن المعونات المالية المقدمة وفقا للإعلان المالى لبرشلونة لا يتناسب مع الأعباء التى قد تترتب على المشاركة ، وخاصة فى ظل اعتماد معظم اقتصاديات الدول المتوسطية وخاصة العربية على مورد الرسوم الجمركية كمورد ضريبى هام فى ميزانيتهم العامة مما يترتب مع تخفيض الرسوم الجمركية تمهيدا لإلغائها من انتقاص من الميزانية العامة لتلك الدول مما يصيبها بالعجز الكلى ، لذا كان لابد من زيادة مقدار المساعدات المالية المقدمة لدرء تلك المخاطر(٢) .

- ثالثا : الإعلان الاجتماعى والثقافى والإنسانى :

رأى إعلان برشلونة أن التقدم فى الشئون الاجتماعية والثقافية والإنسانية سوف ينبع من النمو فى وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستديمة مما يترتب عليه العديد من النتائج أهمها : (٣)

تقليص فى فوارق التنمية ، تحسين التعاون والتكامل ، تشجيع الاتحاد الأوروبى على زيادة مساعداته المالية إلى دول جنوب المتوسط ، تقوية وتدعيم عملية التحديث الاجتماعى والاقتصادى ، خلق مناخ جيد للعلاقات الاقتصادية خاصة فى مجال التنمية التجارية والاستثمار والتعاون الاقتصادى والتقنى .

---

(١) رأى جانب فقهي فى هذا الأمر أنه يجعل الدول المخصص لها تلك المعونات تطمئن على حصولها على تلك المعونة دون الاهتمام بمجالات استخدامها مما يجعل للجانب الأوروبى السيطرة على الوضع دون وجود ضمان أن تقدم تلك المعونات وفقا لمعايير موضوعية لصالح الدول المتلقية لها ، كما أن ربط تقديم تلك المعونات بالإصلاحات فى السياسات الاقتصادية للدول المشاركة يجعل للاتحاد الأوروبى السيطرة على المصالح الإقليمية فى المنطقة .

- د. محمد محمود الإمام ، اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملى ، مرجع سابق ، صـ٤٢ـ .

(٢) د. خالد سعد زغلول حلمى ، الشراكة العربية الأوروبية ومستقبل العلاقات الاقتصادية ، مرجع سابق ، صـ١٩٢ـ
يرى سيادته إلى أن الآثار السابق ذكرها سوف تترتب لا محالة بمجرد انضمام دول جنوب المتوسط إلى منظمة التجارة العالمية سواء كانت فى إطار مشاركة أم لا مع الاتحاد الأوروبى ، بل يرى أن دخولها فى مجال الشراكة سوف يفيدها من حيث تهيئتها للتعامل مع الكيانات الاقتصادية العالمية .

(٣) أ/ شريط عابد ، تدويل اقتصاديات الدول المغاربية من خلال الشراكة الأورومتوسطية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان ٣٠ ، ٣١ ، (القاهرة : الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، السنة الحادية عشرة ، خريف عام ٢٠٠٣م) ، صـ٤٧ـ .

التأكيد على ضرورة احترام الديمقراطية ، وحقوق الإنسان ، والحريات الإنسانية احترام الثقافات والأديان كشرط لازم لتحقيق التقارب والتفاهم بين الشعوب (١) .

وقد تقرر وضع برنامج تنفيذى لإعلان برشلونة (٢) تضمن تشكيل لجنة أوروبية متوسطية تجتمع بصورة منتظمة وتتولى الإعداد لاجتماعات وزراء الخارجية .

كما وضع برنامج عرف **باسم Meda (هيئة التنمية المتوسطية الأوروبية)** من أجل إقامة نوع أفضل من التعاون مع الدول المتوسطية ، وقد عرض هذا البرنامج على مؤتمر برشلونة من أجل إقراره .

وتعتبر هذه الهيئة من أهم الأدوات المالية لتحقيق الشراكة الأورومتوسطى وأنشطتها ويتم منح المعونة من خلال هذه الهيئة لكل من (الجزائر، تونس ، المغرب ، مصر ، الأردن سوريا ، لبنان ، فلسطين ، اسرائيل ، تركيا) ، ويهدف برنامج "ميدا" إلى تحقيق عدد من الأهداف المنصوص عليها فى الإعلان مثل :

تقوية الاستقرار السياسى والديمقراطية فى المنطقة ، تدعيم اقامة منطقة التجارة الحرة (٣) ، كما تم إنشاء **المرفق الأورومتوسطى للاستثمار والشراكة FEMIP** .

وقد تتضمن البرنامج التنفيذى لإعلان برشلونة الخطوات العملية الواجب اتباعها فى إطار كيفية قيام منطقة للتجارة الحرة بين الجانبين والتى كان من المفترض إنشائها عام ٢٠١٠م فيما يتعلق بالشئون الجمركية ، وإزالة العوائق الفنية غير الضرورية أمام تجارة المنتجات الزراعية ، ووضع معايير يجب إتباعها فى شأن الإعداد الفنى لقيام تلك المنطقة مع الإشارة إلى أن التحرك الأوروبى من أجل قيام تلك المنطقة لن يكون عائقا أمام رغبة العرب فى قيام تكتلهم الاقتصادى والمتمثل فى منطقة التجارة الحرة العربية والسوق العربية المشتركة .

---

(١) كما نص الإعلان على : ضرورة مواكبة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، احترام الحقوق الاجتماعية ، الاعتراف بالدور الهام لمؤسسات المجتمع المدنى فى تحقيق التقارب والتفاهم بين الشعوب ، ضرورة وضع سياسات عاجلة لمواجهة مشكلات النمو السكانى المتزايد وتأثيره على العملية الاقتصادية ، وضع إطار منظم للهجرة الشرعية مع وضع اتفاقات وترتيبات ثنائية يقوم من خلالها الشركاء باستعادة المهاجرين بصورة غير شرعية، مكافحة الإرهاب ومحاربة الجريمة الدولية والفساد والتعصب والتطرف الدينى .

- انظر ، د. محمد محمود الإمام ، اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملى ، مرجع سابق ، صـ ٤٢ ،٤٣ـ .

(٢) انظر فى تفاصيل البرنامج التنفيذى لإعلان برشلونة ، د. محمد محمود الإمام ، اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملى ، مرجع سابق ، صـ ٤٤:٤٩ـ .

(٣) د. سمير صارم ، أوروبا والعرب ، مرجع سابق ، صـ٢١٠ـ .

- Hanane Fathy Ahmed Abouelkheir , op.cit , p40.

وقد نتج عن هذا البرنامج قيام الجماعة الأوربية فى أوائل التسعينات بإعداد **مشروع لميثاق الطاقة الأوروبى** والذى يحدد أهداف ووسائل تحقيق تعاون لأوروبا فى مجال الطاقة

وقد تم التوقيع عليه من (٣٨) دولة على الميثاق فى مؤتمر لاهاى عام ١٩٩١م وأنشئ تعاون أوروبى طويل الأجل فى مجال الطاقة فى أوروبا ، كما تم توسيع التجارة فى مواد الطاقة وتنسيق سياسات الطاقة .

كما عقد مؤتمرات فى تونس ، أثينا ، مدريد عام ١٩٩٥م دعيت فيه دول المتوسط للالتحاق بهذا الميثاق ، والذى يقوم بتشجيع الحوار بين المنتجين والمستهلكين وعلى التعاون فى تخطيط الطاقة والتنقيب والتكرير والنقل فى هذا المجال وإعطاء أهمية لبحوث الطاقة الجديدة والمتجددة .

وتم التفاوض فى هذه المؤتمرات على ربط الجانب الأوروبى والعربى بأنابيب لنقل الغاز العربى إلى أوروبا ، وبذلك تكون أوروبا أمنت لنفسها مخزونها الاستراتيجى من الطاقة وهو ما سعت إليه منذ بداية التعاون مع الجانب العربى ، حيث لم تصبح تلك السلعة الهامة والأساسية لأوروبا تتلاعب بها الدول النفطية المتوسطية .

كما نتج أيضا عن هذا البرنامج عقد **ميثاق مياه المتوسط** عام ١٩٩٢م من أجل ترشيد وتخطيط المياه وإدارتها والعمل على إيجاد مصادر جديدة للمياه باعتبارها مورداً للحياة فى ظل المخاوف التى بدأت تظهر من أن الحروب المستقبلية سوف تكون حروباً من أجل المياه (١) .

واخيرا ترى الباحثه :

أن إعلان برشلونة للشراكة الأوروبية مع دول جنوب المتوسط قد تميز بالآتى :

(١) دل مفهوم الشراكة التى جاء بها الإعلان **Partnership** على أمرين :

- الأمر الأول :

أن التعاون بين الجانبين لن يكون فى مجال محدد من مجالات التعاون بل سوف يتسع ليشمل مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية .

---

(١) يعمل هذا الميثاق على الاهتمام بالمزارع السمكية والتدريب والبحث العلمى فى مجال المياه والحفاظ على الثروة السمكية وحسن إدارتها ، وهى أيضا من السلع الهامة التى تحتاجها دول أوروبا من دول المغرب العربى خاص دولة المغرب .

- د. محمد محمود الإمام ، اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملى ، مرجع سابق ، صـ ٤٩ ـ .

- الأمر الثانى :

أن مفهوم الشراكة يدل على أن أطراف العلاقة أطراف متوازنة ومتساوية ، فلن تصبح العلاقة وفقا للشراكة مقتصرة على مجرد تقديم المعونات والمساعدات من جانب ويقوم الطرف الآخر بتلقى تلك المعونات دون تقديم المقابل .

حيث أراد الجانب الأوروبى أن يستخدم هذا المصطلح حتى لا يكون لدى الجانب العربى أى حساسية على أساس أن العلاقة تقوم بين طرف متكتل وأطراف لا تجمعهم سياسة موحدة للتفاوض .

(٢) يعد إعلان برشلونة ومن ثم اتفاقات الشراكة التى طرحها الإعلان من صنع أجهزة الجماعة الأوروبية فهو مشروع أوروبى بحت دون تدخل من الجانب العربى لإيجاد صيغة ملائمة له ، ولذلك يعتبر المشروع المتوسطى من ضمن البدائل التى طرحت على منطقتنا العربية .

(٣) اتسم إعلان برشلونة بأنه ذو طبيعة أمنية وإستراتيجية محضة وأن تنفيذه جاء بأدوات اقتصادية .

وهو ما ظهر فى ديباجة الإعلان التى أكدت على أن الهدف الأساسى من الشراكة هو إقامة منطقة سلام واستقرار فى حوض المتوسط ، وهو ما جعل الإعلان معبرا عن تغيير جزرى فى سياسات الاتحاد الأوروبى فى المنطقة لتميزه عن اتفاقات المشاركة والتعاون الأولى والتى حاول فيها الجانب الأوروبى الابتعاد قدر الإمكان عن الأمور الأمنية والسياسية حتى لا يصطدم مع سياسات الولايات المتحدة فى المنطقة.

(٤) ربط الإعلان بين الشراكة وبين الحصول على المعونات المالية ، وهو ما اعتبر أن تقديم تلك المساعدات أصبحت من أساسيات الشراكة الجديدة وليست مجرد أمور ثانوية كما كانت فى الاتفاقات الأولى .

فهى معونات لا ترد ولا يعتبرها الجانب الأوروبى مشروطة ، ولكنها فى طبيعة الأمر مرتبطة بقيام الجانب العربى بإصلاحات سياسية واقتصادية ، وهو ما يجعلها تمس سيادة الدول المشاركة على الرغم من نفى الجانب الأوروبى لذلك .

(٥) أن الإعلان جاء ليضع معايير وقواعد خاصة بسياسة الشراكة المتوسطية تنطبق على جميع الدول المشاركة فهى تعبير عما ستكون عليه سياسات الاتحاد الأوروبى مستقبلا ليس فقط فى منطقة المتوسط ، وإنما فى أى علاقات للشراكة سوف تنشأ مع الدول العربية جميعا مع مراعاة الظروف الاقتصادية والسياسية لكل دولة .

وقد سعى الجانب الأوروبى إلى تحويل اتفاقات الشراكة المتوسطية من اتفاقات ثنائية المعقودة إلى شراكة جماعية فى المستقبل بإنشائة أكبر منطقة للتجارة الحرة فى العالم بين الجانبين عام ٢٠١٠م ولكن لم يتحقق هذا الهدف حتى الآن (١) .

(٦) لم يتحدث الإعلان عن تجديد اتفاقات الشراكة التى سوف تعقد فى إطار السياسة المتوسطية الجديدة كما كان معمولاً به فى ظل الاتفاقات الأولى ، حيث أصبحت اتفاقات الشراكة الجديدة مستمرة وليست ذات طابع مؤقت ، ولكن هذا لا يمنع من جواز تجديدها إذا ما طرأت ظروف تطلبت ذلك .

<u>وعلى الرغم من مميزات هذا الإعلان إلا أنه أخذ عليه الآتى</u> : (٢)

(١) عدم اهتمام الإعلان بالجانب الثقافى والحضارى وتركيزه على الجانب السياسى والأمنى والاقتصادى لما يعنيه من أهمية للجانب الأوروبى فى المقام الأول ، حيث أصبح يوصف المسلم العربى لدى الكثير من الأوروبيين بالإرهابى .

(٢) أن المفهوم المطروح للشراكة والتعاون هو مفهوم أوروبى بحت لم تشارك فيه الدول المتوسطية بمفاهيمها الخاصة .

<u>لذا ترى الباحثه</u> :

أن الشراكة قامت على أساس إعادة تنميط العلاقات الاقتصادية والتجارية لأوروبا مع جيرانها على ضفاف المتوسط ، وفى ضوء المتطلبات الأمنية والسياسية لأوروبا وليس على أساس الطبيعة المميزة للعلاقات بين الطرفين .

(٣) على الرغم من اهتمام إعلان برشلونة بالجانب السياسى والأمنى ؛ إلا أن هذا الجانب قد طوع لما يخدم مصالح الجانب الأوروبى فى المتوسط محاولة منه لخلق توازن بين أطراف المنطقة .

---

(١) انظر ، د. عماد جاد وآخرون ، مرجع سابق ، صـ ٨٨ ـ .

حيث رأى سيادته أن إنشاء هذه المنطقة أصبح أمرا صعب التحقيق فى ظل عدم اكتمال المفاوضات مع بعض الدول المتوسطية ، ولطول الفترة الانتقالية التى تستغرقها عملية التصديق على اتفاقات الموقعة ، ولطول المرحلة الانتقالية بين دخول الاتفاقية حيز النفاذ واكتمال ترتيبات تحرير التجارة .

(٢) انظر فيما سبق : د. سمير صارم ، أوروبا والعرب ، مرجع سابق ، صـ ٢٢١ ،٢٢٣ـ .

- Survey ten years of the Barcelona process . Civil society's views , IEMed , November 2005 , p, 13.

- التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩٥م ، مرجع سابق ، صـ ١٠١ ،١٠٦ـ .

- أ/ سميرالصبح ، الشراكة الأوروبية المتوسطية ، مقالة فى جريدة الحياة ، العدد (١٥٥٧٠) ، تاريخ ٢٠٠٥/١١/١٨م ، (القاهرة : مكتبة الأهرام للبحث العلمى ، عام ٢٠٠٥م) ، صـ١٥ـ .

openkanal.com

فلم يساهم الإعلان فى تقدم عملية السلام فى ظل سيطرة حزب اليمينى المتطرف على الحكم فى إسرائيل مما أدى إلى تفاقم الصراع فى الشرق الأوسط ، واستقصاء هذا الجانب من النطاق السياسى وتركيزه على الجانب الاقتصادى .

كما لم يأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول العربية خاصة فى قضايا الهجرة وحماية البيئة وأولويات التنمية . ولذلك قيل إن الأعلان أهمل تحقيقه للأهداف السياسية وفى المقابل اهتم بالأهداف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

(٤) إصرار الاتحاد الأوروبى على قصر منطقة التجارة الحرة على السلع المصنعة واستبعاد السلع الزراعية بسبب سياسات الاتحاد الأوروبى الزراعية الجامدة .

(٥) عدم التوازن فى علاقة الشراكة بين الاتحاد الأوروبى كتكتل اقتصادى واحد والدول العربية على نحو منفرد .

(٦) اتباع الاتحاد الأوروبى لسياسة الاستبعاد لبعض الدول العربية من الشراكة لأسباب سياسية أو إستراتيجية مثل ؛ ليبيا ودول الخليج العربى .

(٧) فرض الجانب الأوروبى لمفاهيمه الاجتماعية والإنسانية والثقافية فيما يتعلق بحقوق الإنسان ، والمرأة ، والديمقراطية وعدم الاعتداد بالمفاهيم العربية والشرقية ، بجانب رغبة الاتحاد الأوروبى فى الإسراع نحو إقامة مشروعات التعاون الإقليمى فيما بين الدول المتوسطية فى مجالات الإدارة الإقليمية المشتركة لمصادر المياه والبنية التحتية المشتركة .

(٨) عدم تلبية الدعم المالى المقدم من الاتحاد الأوروبى للاحتياجات المتطلبة فى دول جنوب المتوسط والمتعلقة بدعم وتطوير وتحديث هياكلها الاقتصادية ، حتى تتلاءم مع وضع الشراكة الجديد .

(٩) إن استفادة الدول العربية من اتفاقات الشراكة وما يترتب عليها من قيام مناطق للتجارة الحرة سوف تكون قليلة نظرا لاحتياج اقتصاديات الدول لمزيد من التحديث والتطوير فى ظل اتجاه الاتحاد الأوروبى إلى سياسة التقليل من استهلاك النفط بموجب ميثاق الطاقة الأوروبى .

(١٠) وجود تناقض بين إعلان برشلونة وما تنص عليه اتفاقية ماسترخيت فيما يتعلق بالسلع الزراعية ، حيث تلتزم دول الاتحاد الأوروبى وفقا لاتفاقية ماسترخيت بعدم استيراد المواد التى تتمتع بالمنافسة العالية للإنتاج الزراعى الأوروبى بما يترتب على ذلك عدم تطبيق كل ما ورد فى الإعلان على الوجه الأكمل مما يكون له أثر سلبي على دول جنوب المتوسط .

(١١) أنه بعد مرور عشر سنوات على إعلان برشلونة لم تحقق الشراكة أى انجاز لأى من الأهداف المذكورة والمحددة فى برنامج (ميدا) الهادف لتنمية حوض المتوسط .

وقد أجمع الباحثون وأجمعت نتائج جميع الندوات والحلقات الدراسية التى تناولت موضوع الشراكة على أن الشراكة الفعلية بين الجانب الأوروبى والمتوسطى ما تزال غائبة على جداول أعمال الاتحاد الأوروبى ، حيث أصبحت غير قادرة على الدفاع عن مبرر وجودها مما يستوجب معه ضرورة تعديل سياسة الشراكة المتوسطية إذا ما أراد الاتحاد الأوروبى إتمام تلك الشراكة (١) .

---

(١) عقدت عدة مؤتمرات لاحقة من أجل إكمال إعلان برشلونة ومن هذه المؤتمرات ؛

- **المنتدى الأوروبى المتوسطى عام ١٩٩٦م :** والذى عقد فى الفترة ما بين ٢١ - ٢٣ إبريل عام ١٩٩٦م على مستوى وزراء الخارجية وقد صدر عن هذه المؤتمرات العديد من الاقتراحات حول إنشاء طرق عصرية من تكنولوجيا وعلوم وشبكات الاتصالات المختلفة ووسائل الإعلام التى تخدم الدول المعنية حيث وضع المنتدى شبكات الأقمار الصناعية تحت تصرف الدول الأعضاء وتمت مناقشة ودراسة وسائل التطور التكنولوجى والتقدم العصرى لخدمة المجتمعات التى تعانى ضغطا فى الاقتصاد ولم تصلها تلك التكنولوجيا ، كما نظم المنتدى مؤتمرات حول التعاون الصناعى على مستوى وزراء الدول الأعضاء فكان مؤتمر مالطا فى ١٣- ١٤ مايو عام ١٩٦٦م وبروكسيل ٢٠- ٢١ مايو من نفس العام ، أما فى مجال الطاقة فقد تم عقد مؤتمر وزارى على مستوى المنتدى فى المغرب وكان مكملا لما عقد فى القاهرة وتونس وخرج المؤتمر بخطة تغطى مساحة دول أعضاء المنتدى حتى عام ٢٠٢٠م وأخذ الاتحاد الأوروبى بتلك الخطة وسعى إلى تنفيذها.
- **مؤتمر فاليتا عام ١٩٩٧م :-** عقد فى عاصمة مالطا فى منتصف إبريل عام ١٩٩٧م وذلك لإيجاد قاعدة مشتركة للتفاهم وتحديد السياسات الاقتصادية الواجب إتباعها للدول المرشحة للشراكة . وقد شهد هذا المؤتمر نقاط خلاف عديدة ولكن كان من إيجابيات المؤتمر إعلان نائب رئيس اللجنة الأوروبية على ضرورة نقل جزء من ثروة أوروبا إلى جنوب المتوسط عن طريق الاستثمار لدفع عجلة التنمية وتدعيمها للاستقرار السياسى وأن تظهر أوروبا مزيداً من المرونة مع دول جنوب المتوسط فى مفاوضات منطقة التجارة الحرة ، وقد أشار المؤتمر فى الجانب الاقتصادى إلى ضرورة تشجيع الشركات فى الاتحاد الأوروبى للاستثمار فى المنطقة عن طريق إعلام المستثمرين المتقدمين عن الإمكانيات المتاحة عبر عدد كبير من القطاعات فى كل دولة .
- **مؤتمر باليرمو عام ١٩٩٨م :** عقد فى إيطاليا من ٣-٤ يونيو عام ١٩٩٨م وأكد على أهمية السلام والرغبة فى إقامة شراكة حقيقية ومتكافئة وقد هدف المؤتمر إلى إيجاد قاعدة مشتركة للتفاهم والترويج حول أهمية اتباع سياسات الإصلاح الاقتصادى فى الدول المرشحة للانتساب إلى دائرة الشراكة الأوروبية - المتوسطية مع إقرار المؤتمر إمكانية وجود اختلافات كبيرة فى مسارات تلك الدول ولكن عليها أن تمر عبر مراحل تحرير التجارة والخصخصة .
- **مؤتمر شتوتغارت عام ١٩٩٩م :** عقد فى ألمانيا من ١٥- ١٦ إبريل عام ١٩٩٩م وأكد فيه على تعزيز الحوار والعمل على بناء الثقة بين شعوب الدول المشاركة وتأييد حل سلمى لمنطقة الشرق الأوسط لكن لم يرق هذا المؤتمر إلى مستوى الطموح العربى فى هذه المسألة لذا بدا القرار الأوروبى مقتصرا على المصالح الاقتصادية ، أما فى المجال الاقتصادى فقد أوصى المؤتمر على الأهمية القصوى لإنشاء منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطية بحلول عام ٢٠١٠م ، ومراجعة أحكام هذه الاتفاقية بهدف زيادة تبادل الامتيازات الزراعية على أساس المعاملة بالمثل ، وتأكيد على أن اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية بين المشاركين أمر ضرورى وهام لبناء منطقة تجارة حرة متوسطية أوروبية وزيادة التوافق فى التعاون الجمركى وتحرير حركة السلع والتوريدات الحكومية والتنسيق وتوثيق المواصفات وحقوق الملكية الفكرية والضرائب وقواعد المنافسة ...إلخ .

- انظر فى هذه المؤتمرات :

- د. خالد سعد زغلول حلمى ، الشراكة العربية الأوروبية ومستقبل العلاقات الاقتصادية ، مرجع سابق ، صـ١٩٣: ١٩٥ـ .

- د. سمير صارم ، أوروبا والعرب ، مرجع سابق ، صـ ٢١٥:٢١٨ـ .

وقد بدأ إعلان برشلونة بتطبيق السياسات المتوسطية الجديدة من الناحية العملية على عدد من الدول العربية بدأها بدول المغرب العربى (١) .

حيث قام الاتحاد الأوروبى بعقد اتفاقات للشراكة الثنائية بدأها مع تونس بالتوقيع على الاتفاقية فى ١٧يوليو عام ١٩٩٥م فى بروكسل ، ودخلت حيز النفاذ فى يناير عام ١٩٩٦م وسعى الاتحاد الأوروبى إلى جعل هذه الاتفاقية نموذج يسعى إلى تطبيقه على باقى اتفاقات الشراكة مع دول جنوب المتوسط ، وقد حل هذا الاتفاق محل اتفاق التعاون الأول الذى أبرم عام ١٩٧٥م (٢) .

وقد وقع اتفاق مشابه لاتفاق تونس مع كل من المغرب فى فبراير عام ١٩٩٦م ، ودخل حيز النفاذ فى مارس عام ٢٠٠٠م ومع الجزائر فى ابريل عام ٢٠٠٢م ، ودخل حيز النفاذ عام ٢٠٠٥م (٣) .

أما بالنسبة لدول المشرق العربى فقد عقد الاتحاد الأوروبى اتفاقات شراكة مع كل من : سوريا والتى بدأت بالمفاوضات فى أكتوبر عام ١٩٩٧م على خلفية إبرام اتفاق للتجارة التفضيلية والمبرمة مع الجماعة الأوروبية عام ١٩٧٧م .

---

(١) من الجدير بالذكر أن اقتصاديات الدول المغاربية كانت تحتاج إلى تأهيل وتنمية خاصة ، حيث كانت تعانى من ضعف كبير فى جهازها الإنتاجى على الرغم من وجود إمكانيات لا بأس بها من موارد طبيعية ، طاقة ، زراعة ، وقد سعت هذه الدول منذ بداية التسعينات إلى تقليص تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية عن طريق تبنى نماذج وإصلاحات جديدة لمنظومتها الاقتصادية مع تبنى سياسة الانفتاح على العالم الخارجى والدخول فى اقتصاديات السوق مما جعل تلك الدول بعد فترة وجيزة مؤهلة للدخول فى اتفاقات شراكة مع الجانب الأوروبى لذا كانت دول المغرب العربى أولى الدول فى عقد تلك الاتفاقيات فى ظل سياسة الاتحاد الأوروبى الجديدة .

- انظر فيما سبق ، أ/ شريط عابد ، تدويل اقتصاديات الدول المغاربية من خلال الشراكة الأورومتوسطية ، مرجع سابق ، صـ٤٩ـ .

(٢) اعتبرت هذه الاتفاقية ذات أهمية كبرى بالنسبة إلى تونس ، حيث مثل السوق الأوروبى بالنسبة لها فى ذلك الوقت نحو ٧٩% من صادرتها مقابل ١٠% من مستورداتها ، كما استفادت من هذه الشراكة بنحو مليار وعشرة ملايين دولار إعانات ومساعدات مالية أولية من الاتحاد . ويتجة الاتحاد الأوروبى حاليا إلى اعطاء صفة شريك متقدم لتونس نظرا لتحقيقها نتائج إجابية كبيرة فى مجال الاصلاحات السياسية والاقتصادية المنصوص عليها فى اتفاق الشراكة سالف الذكر .

- د. الشاذلى العيارى ، إعلان برشلونة تحليل نقدى على ضوء اتفاقية الشراكة الأوروبية - التونسية ، مرجع سابق ، صـ ٢٢ ،٢٣ ـ .

(٣) انظر بمزيد من التفاصيل حول اتفاقات الشراكة المغاربية مع الاتحاد الأوروبى :
- د. سمير صارم ،أوروبا والعرب ، مرجع سابق، صـ٣١٣:٣١٥ـ .
- أ/ شريط عابد ، تدويل اقتصاديات الدول المغاربية من خلال الشراكة الأورومتوسطية ، مرجع سابق ، صـ ٥٣، ٥٤ـ .
- د. سليمان المنذرى ، مرجع سابق ، صـ ٢٥٢ ،٢٥٣ـ .

حيث أعلنت سوريا عام ١٩٩٥م فى الاجتماع الأول لمجلس التعاون السورى - الأوروبى عن رغبتها فى بدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبى (١) .

وقد مرت المفاوضات مع سوريا بعدد من المراحل ، وقبل نهاية عام ١٩٩٩م عقدت الجولة الرابعة لاتفاقية الشراكة معها وانتهت إلى تبنى مشروع متكامل لتأهيل المؤسسات والقطاعات فى سوريا من خلال برنامج **Meda 2** (٢) بتكلفة ٢٢,٥ مليون يورو .

كما سعت مصر إلى إبرام اتفاقية للشراكة مع الاتحاد الأوروبى عندما أعلن الرئيس المصرى السابق محمد حسنى مبارك عام ١٩٩١م مبادرة لإقامة منتدى دول البحر المتوسط فى نوفمبر أثناء إلقاء خطابه أمام الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا فى ستراسبورج عام ١٩٩١م ، وخرجت المبادرة إلى حيز النفاذ عام ١٩٩٤م ، وقد بدأت المفاوضات من أجل إبرام اتفاق الشراكة مع مصر منذ عام ٢٠٠٤م ، وفى ٥-١-٢٠٠٤م صدر قرار جمهورى رقم (١١) لسنة ٢٠٠٤م بالموافقة على تنفيذ الأحكام الواردة فى اتفاق الشراكة ، وحصلت مصر على مساعدات غير رسمية من الاتحاد من أجل إعادة هيكلة نظامها الاقتصادى لتصبح شريكاً مع الاتحاد (٣) .

---

(١) انظر فى اتفاقية الشراكة الأوروبية – السورية ، د. سمير صارم ، أوروبا والعرب ، مرجع سابق، صـ٢٤٧ ،٢٤٨ـ .

(٢) يعتبر (ميدا ٢) نسخة واسعة النطاق عن برنامج (ميدا ١) من حيث الموارد المالية الذى يتيحها هذا البرنامج ، حيث أتاح البرنامج من عام ٢٠٠٠م – عام ٢٠٠٦م حوالى ٣٥٠,٥ مليون يورو مساعدات لدول جنوب المتوسط ، كما حسن البرنامج من سبل التعاون المالى والفنى .

- Hanane Fathy Ahmed Abouelkheir , op.cit , p. 42.

(٣) اعتبر الاتحاد الأوروبى الشريك التجارى الأول لمصر ، وقد زاد حجم التبادل التجارى بين الطرفين عقب توقيع اتفاقية الشراكة بينهما عام ٢٠٠٤م ، حيث سجلت حجم تجارة مصر بما فيها البترول فى تلك الفترة للاتحاد الأوروبى حوالى ٤ مليار و٧٠٠ مليون دولار مقابل ٤مليار و١٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٣م ، وشكلت تجارة مصر السلعية مع الاتحاد عام ٢٠٠٤م حوالى ٢٩,٢% من إجمالى تجارة مصر السلعية مع العالم ، كما ارتفعت أيضا الواردات المصرية من الاتحاد فى نفس العام .

- انظر فى ذلك : أ/ شهيرة الرافعى ، الشراكة المصرية - الأوروبية ، مقالة منشورة فى مجلة الأهرام الاقتصادى ، العدد (١٩١٥) ، تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٩م ، (القاهرة : مكتبة الأهرام للبحث العلمى ، عام ٢٠٠٥م) ، صـ٨ـ .
- أ/ تيسير متولى ، الشراكة المصرية - الأوروبية وآثارها الاقتصادية على الزراعة ، مقالة منشورة فى مجلة الأهرام الاقتصادى ، العدد (١٩١٥) ، تاريخ ١٩ سبتمبر عام ٢٠٠٥م ، (القاهرة : مكتبة الأهرام للبحث العلمى ، عام ٢٠٠٥م) ، صـ١٠ـ .
- من الموقع الإلكترونى للمجلس التصديرى للحاصلات الزراعية – اتفاقية الشراكة المصرية – الأوروبية ، تاريخ الدخول٣٠-١٢-٢٠١٣م .

- http://www.aecegypt.com

وقد أدت اتفاقات الشراكة إلى قيام اربع دول عربية وهى : مصر ، تونس ، المغرب ، الأردن فى ٢٥ فبراير عام ٢٠٠٤م بتوقيع **اتفاقية أغادير** ، وهى الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر والتى تهدف إلى قيام منطقة للتبادل الحر تضم تلك الدول (١) .

وقد دخلت حيز النفاذ فى ٦ يوليو عام ٢٠٠٦م وبدأ التنفيذ الفعلى لها فى ٢٧ مارس عام ٢٠٠٧م عقب إخطار المنافذ الجمركية فى الدول العربية بالبدء بالتنفيذ ، وقد قامت هذه الاتفاقية بناء على اعلان أغادير الذى أطلق فى المغرب فى ٨ مايو عام ٢٠٠١م .

ويهدف هذا الاتفاق إلى زيادة التبادل التجارى بين الدول الأعضاء من ناحية وبين تلك الدول والاتحاد الأوروبى من ناحية أخرى .

وزيادة التكامل الاقتصادى بين الدول الأعضاء وتحديدا التكامل الصناعى من خلال تطبيق قواعد المنشأ الأورومتوسطية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية والعالمية (٢) .

وقد قام الاتحاد الأوروبى بتشجيع قيام هذا التكتل الإقليمى وذلك ؛ لأنه يصب فى مصلحة منطقة المتوسط ، ويحقق هدف قيام منطقة تجارة حرة أورومتوسطية .

وقد تضمنت اتفاقات الشراكة المعقودة مع دول المشرق والمغرب العربى أحكاما معينة يمكن القول بأنها سياسية منهجية محددة وضعها الاتحاد الأوروبى فى علاقاته مع تلك الدول يظهر معها نظرة هذا الكيان الموحد لما سوف تكون عليه علاقاته مع تلك الدول مستقبلا .

كما أنها حملت فى نفس الوقت انتقادات وجهت لاتفاقات الشراكة المعقودة بين الجانبين .

---

(١) انظر

- Marcus Noland and Howard pack , the Arab Economies in a Changing World , printed in The United States Of America , library of congress cataloging in publication data , 2007 , P, 214.

(٢) تم تكوين مجموعة سميت (٥+٥) والتى أنشئت فى روما عام ١٩٩٠م ضمت مجموعة من دول غرب البحر الأبيض المتوسط وتعمل تحت غطاء الاتحاد الأوروبي وتهتم بمسائل الشراكة الاقتصادية، التنمية، الأمن في المنطقة وتنظيم الهجرة وقمع الهجرة غير المشروعة وهذه الدول هى إسبانيا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال ومالطا ، ودول اتحاد المغرب الإسلامي الخمس وهي الجزائر وليبيا وتونس والمغرب وموريتانيا ، والتى تسعى إلى تطوير العلاقات والاجتماعية والثقافية والتبادل العلمي والتكنولوجي بين أعضائها ، وقد طرح امكانية توسيع هذه المجموعة لتضم مصر واليونان وبالتالى تصبح مجموعة (٦+٦) .

- من الموقع الرسمى لاتفاقية أغادير ، تاريخ الدخول ١٦-١٢-٢٠١٢م .

- http://www.agadiragreement.org/home.aspx

- من الموقع الرسمى لموسوعة ويكيبيديا – مجموعة (٥+٥) ، تاريخ الدخول ٢٠-١٢-٢٠١٢م .

- http://www.wikipedia.org/wiki/B5

openkanal.com

ويمكن إجمال هذه الأحكام فى الآتى :

(١) تضمنت جميع الاتفاقات المعقودة تحقيق هدف واحد وهو هدف السياسة المتوسطية الذى أعلن من خلال إعلان برشلونة ، وهو إقامة منطقة للتبادل الحر مع الدول المشاركة تمهيدا لإقامة منطقة تجارة حرة كبرى عام ٢٠١٠م .

(٢) ارتبطت عقد تلك الاتفاقات منذ البداية بتقديم الاتحاد الأوروبى لمساعدات مالية كافية من أجل إعادة هيكلة اقتصاديات تلك الدول ، وبالتالى أصبحنا أمام طرفين أحدهما يعطى المساعدات المالية غير المردودة والتى تحتوى ضمنا على تعهدات من جانب الطرف الآخر بإجراء إصلاحات فى البداية كانت اقتصادية ثم اتسع الأمر ليشمل إصلاحات سياسية واجتماعية .

وهو ما رفضته بعض الدول مثل ؛ مصر والتى رأت فى طلب الاتحاد لحدوث إصلاحات السياسية هو بمثابة تدخل فى الشئون الداخلية للدول المشاركة ، وهو ما يتعارض مع مبادئ إعلان برشلونة والسياسة المتوسطة الجديدة التى تقوم على احترام سيادات الدول وعدم التدخل فى شئونها الداخلية .

(٣) تركزت الانتقادات التى وجهت لتلك الاتفاقيات فى خلقها لمجال تنافسى غير متكافئ بين أطراف الشراكة نظرا للاختلاف فى مستويات التنمية بين الجانبين .

كما اعتبر الإلغاء التدريجى للرسوم الجمركية على السلع والمنتجات العربية المشاركة سوف يؤدى إلى الإخلال بميزانية تلك الدول لاعتمادها على تلك الرسوم كموارد هامة فى ميزانيتها وهو ما تتطلب معة ضرورة تقديم المساعدات المالية الكافية من الاتحاد الأوروبى لدرء هذا الضرر (١) .

(٤) انصب التحرير الجمركى فى اتفاقات الشراكة مع الدول العربية على السلع الصناعية فقط دون السلع الزراعية والتى تم منح بعض الامتيازات تارة لبعض السلع الغذائية التى تدخل إلى أوروبا .

---

(١) انظر الانتقادات التى وجهت لاتفاقات الشراكة المغاربية واتفاقات الشراكة السورية :
- د. سليمان المنذرى ، مرجع سابق ، صـ ٢٥٢ ، ٢٥٣ـ .
- أ/ شريط عابد ، تدويل اقتصاديات الدول المغاربية من خلال الشراكة الأورومتوسطية ، مرجع سابق ، صـ ٥٣ ، ٥٤ـ .
- د. سمير صارم ، أوروبا والعرب ، مرجع سابق ، صـ٢٦٠:٢٦٢ـ .

كما هو الحال فى اتفاقية الشراكة مع تونس ، والتى منحت تلك الامتيازات مع تعديل حصص التصدير منها إلى الاتحاد لزيت الزيتون ، الخمور ، الحوامض (١) .

وتارة أخرى يتم إتباع أسلوب التحرير التدريجى لبعض المنتجات الزراعية بعد نفاذ الاتفاقية بفترة معينة كما هو الحال بالنسبة لاتفاقية الشراكة السورية ، والتى أخذت بهذا الأسلوب بداية من العام السادس على بدء الاتفاقية .

أو النص على منح حرية أكثر للتجارة فى مجال المنتجات الزراعية لمصلحة الطرفين دون الإشارة إلى قيام منطقة تجارة حرة فعلية فى مجال هذه المنتجات وهو الحال بالنسبة لاتفاقية الشراكة المصرية . وبالتالى تصبح المنطقة الحرة القائمة فى تلك الاتفاقات للسلع الصناعية فقط (٢) .

(٥) لم تتطرق الاتفاقات إلا بشكل محدود لتجارة الخدمات ، حيث تم الاكتفاء بتطبيق اتفاق الجات فى مجالات الخدمات .

(٦) أما فى مجال العمالة فقد سعت اتفاقات الشراكة إلى منع توافد المهاجرين العرب لدول أوروبا لتقليل من حدة البطالة فى تلك الدول ومحاربة الهجرة المشروعة أكثر من سعيها لتأمين وتنظيم أوضاع المهاجرين العرب فى هذه الدول على الرغم من النص على معاملتهم معاملة المواطنين الأوروبيين هم وعائلاتهم .

(٧) عدم إرساء تلك الاتفاقات لأى أنظمة تحمى العملات العربية من مواجهة العملة الأوروبية وتقلبات سعر صرفها ، ومن ثم مبادلتها التجارية وهو ما كان يجب الانتباه له حتى لا تتأثر تلك المعاملات بأى أزمات للعملة الأوروبية الموحدة كما حدث مع أزمة اليورو الأخيرة عام ٢٠١١م - عام ٢٠١٢م .

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن المفاوضات من أجل إبرام اتفاق الشراكة مع تونس كانت تتركز على تحرير أكبر للمنتجات الزراعية مثل زيت الزيتون والذى له أهمية كبرى للاقتصاد التونسى وكان يدخل السوق الأوروبية وفقا لحصص معينة ولم تكن كافية لاحتياجات تونس خاصة وان السوق الأوروبى كان يمثل حوالى ٨٠% من الاستهلاك العالمى من زيت الزيتون .

- انظر د. سمير صارم ، المرجع السابق ، صـ ٣١٤ ،٣١٥ـ .

(٢) انظر ، أ/ ابتسام سعد ، الشراكة المصرية - الأوروبية وآثارها الأقتصادية على الزراعة ، مقالة منشورة فى جريدة الأهرام ، العدد (٤٣٤٠٨) ، تاريخ ٢٠٠٥/١٠/١١م ، (القاهرة : مكتبة الأهرام للبحث العلمى ، عام ٢٠٠٥م) ، صـ١٢ـ .

تلك كانت سياسات الاتحاد الأوروبى تجاه المتوسط وفقا لإعلان برشلونة ، ولكن لم يقف الاتحاد فى سياساته تجاه تلك المنطقة عند هذا الحد ، وإنما عمل على تطوير تلك السياسات وذلك باتباعه لسياسات عرفت باسم سياسات الجوار الأوروبى أو حزام الأصدقاء .

- ثانيا : سياسة الجوار الأوروبى (حزام الأصدقاء) :

The European Neighbourhood Policy (ENP)

نتيجة لعدم قيام إعلان برشلونة بتحقيق الأهداف المرجوة منه على مستوى الشراكة المطروحة ؛ فقد بدأ الاتحاد الأوروبى فى انتهاج سياسات متوسطية جديدة فى منطقة حوض المتوسط (١) ، والتى بدأت منذ توسيع عضوية الاتحاد الأوروبى عام ٢٠٠٤م بضم عشر دول من شرق ووسط أوروبا .

حيث رأى الاتحاد ضرورة وضع إطار جديد لسياسة الشراكة فى حوض المتوسط تقوم بناء على إعلان برشلونة وليس بديلا عنه فهى إضافة له .

وقد بدأت هذه السياسة تخطو أولى خطواتها عندما أرسلت المفوضية الأوروبية برسالة إلى المجلس والبرلمان الأوروبى فى مارس عام ٢٠٠٤م تحت عنوان توسيع الجوار الأوروبى عرضت فيه لإطار جديد للعلاقات مع دول الجوار فى شرق وجنوب المتوسط ، وأن عملية توسيع عضوية الاتحاد سوف تعطى حافزا جديدا للجهود المبذولة للتقرب من سكان البلدان (٢) .

---

(١) وجه للاتحاد الأوروبى الكثير من الانتقادات بسبب عدم تمكنه من دفع عملية برشلونة لتحقيق أهدافها فى جنوب المتوسط ، وقد تذرع الجانب الأوروبى أن السوق المحلى المتوسطى محدود بجانب غياب الاندماج الإقليمى العملى بين دول جنوب المتوسط .

- أ/ سميرالصبح ، مرجع سابق ، صـ١٥ـ .

(٢) أشارت الرسالة إلى أن الاتحاد عليه واجب ليس فقط فى مواجهة مواطنيه القدامى أو الجدد وإنما تجاه جيرانه فى الماضى والحاضر ، وعلى الاتحاد أن يعمل على تعزيز التعاون الإقليمى وشبه الإقليمى والاندماج واللذان يعدان شرطين لتحقيق الاستقرار السياسى والتنمية الاقتصادية وخفض معدل الفقر والانقسام الجماعى فى بيئتنا المشتركة ، كما أكدت على ضرورة أن تمنح الدول المجاورة نصيباً فى السوق الداخلى الأوروبى ، وإمكانية تحقيق المزيد من الاندماج والتحرك التجارى بما يعزز حرية الحركة للأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال وقد أعلن نائب رئيس البرلمان الأوروبى عام ٢٠٠٥م أنه العام الأوروبى المخصص لمنطقة البحر المتوسط .

- أ. مجدى عبيد ، الشراكة المصرية - الأوروبية ، مجلد الأهرام للشراكة ، جريدة العالم اليوم ، العدد (٤٠٣٠) ، تاريخ ٢٠٠٤/٥/٣م ، (القاهرة : مكتبة الأهرام للبحث العلمى ، عام ٢٠٠٤م) ، صـ٥ـ .

- Survey ten years of the Barcelona process , op.cit , p.p , 15, 16.

وقد أرست الورقة أسس سياسة الاتحاد الأوروبى تجاه دول البحر المتوسط ، والتى تقوم على التجارة الإقليمية والاندماج .

كما اقترحت الورقة بأن يعمل الاتحاد على تعميم فوائد توسيع العضوية ، وتوحيد سياسة الجوار القائمة تجاه تلك الأقاليم بحيث تتمحور فى هدفين :

الهدف الأول : العمل مع الشركاء لخفض معدل الفقر .

الهدف الثانى : إيجاد منطقة الازدهار المشترك والقيم المشتركة التى تقوم على أساس اندماج اقتصادى قوى وعلاقات سياسية وثقافية وطيدة وتعاون وثيق .

وارتبطت هذه السياسة عند تقديمها للمساعدات المالية لدول الجوار بضرورة تحقيق أهداف استراتيجية وهى :

دعم التحول الديمقراطى ، تعزيز حقوق الإنسان والتحول نحو اقتصاد السوق ، وتعزيز التنمية الدائمة مع ارساء السياسات التى تحقق مصالح مشتركة وهى مكافحة الإرهاب ، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ، وحل النزاعات حلا سلميا ، وسيادة القانون الدولى .

ومعنى ذلك أن سياسة الجوار قد ركزت على مبدأ الاصلاح السياسى و الديمقراطية داخل الدول الشريكة (١) .

وقد طرح الإطار الجديد من التعاون أربعة مجالات أساسية : التعاون الأمنى والسياسى ، تحسين وضع حقوق الإنسان والديمقراطية ، التعاون فى مجال الهجرة غير الشرعية ، تحسين نفاذ المنتجات المتوسطية إلى السوق الأوروبى ، والتعاون فى مشروعات الربط الإقليمى .

وتجدر الإشارة إلى أن سياسة الجوار طبقت على الدول التى لها اتفاقات شراكة بالفعل قائمة مع الاتحاد الأوروبى وهى :

تونس ، المغرب ، إسرائيل ، فلسطين ، الأردن ، ثم مصر وسوريا (٢) ، أما ليبيا فقد بدأت المفاوضات معها فى أغسطس عام ٢٠١٠م .

ولكن هذه السياسة لا تمانع من تطبيقها على دول لم تدخل معها بعد فى اتفاقات شراكة مثل؛ دول الخليج العربى ، حيث تتسع سياسة الجوار متسعة لتشمل ليس فقط الدول المتوسطية الواقعة فى جنوب المتوسط وإنما على دول ترتبط مع الجانب الأوروبى بعلاقات ومصالح وأهداف إستراتيجية وأمنية .

---

(١) الموقع الإلكترونى الرسمى للاتحاد الأوروبى-الشراكة الأورومتوسطية ، تاريخ الدخول ١٦-١٢-٢٠١٢م .
- http://europa.eu/euromed/political.en.htm

(٢) انظر ، أ. مجدى عبيد ، مرجع سابق ، صـ٧ ،٨ـ .

obeikandi.com

وقد أدخلت دول الخليج العربى وفقا لهذا المعيار منذ عام ١٩٩٠م فى تصور المبادرة الايطالية - الاسبانية لعقد مؤتمر الأمن والتعاون فى البحر المتوسط ، وقد ضم المؤتمر دول الخليج العربى وإيران وأوروبا (١) .

- **ثالثا : الاتحاد من أجل المتوسط :** (٢)

فى قمة باريس التى عقدت فى ١٣ يوليو عام ٢٠٠٨م ، حيث حضرها قادة نحو (٤٠) بلداً بينهم رؤساء مصر وسوريا والجزائر وتونس ولبنان وتركيا .

وطرح الرئيس الفرنسى السابق ساركوزى مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط كبديل ضمنى لعملية برشلونة ، وذلك كمحاولة لمعالجة قصور هذه العملية فى تحقيق الأهداف المنصوص عليها فى هذه العملية والتى لم تتحقق منها سوى القليل .

وقد تم إعادة انطلاق لاتفاقات الشراكة بين الجانب الأوروبى والجانب المتوسطى فى إطار هذا الاتحاد ، والذى اعتبره الكثيرون بمثابة فرصة لجعل العلاقات بين الجانبين أكثر واقعية وأكثر وضوحا مع البدء فى مشروعات جديدة سواء إقليمية أو شبة إقليمية تكون ذات أهمية حقيقية بالنسبة لسكان المنطقة .

وتتسع تلك الاتفاقات لتشمل مختلف المجالات الاقتصادية والبيئية والثقافية والصحة والهجرة وما غير ذلك .

وقد أصبح هذا الاتحاد الآن بديلا عن عملية برشلونة ويضم (٢٨) دولة عضواً فى الاتحاد الأوروبى ، و (١٦) دولة من جنوب المتوسط وافريقيا ودول الشرق الأوسط ، وتشترك ليبيا بصفة مراقب .

وتكون رئاسة اجتماعاته مشتركة بحيث يرأسها من جانب دولة واحدة من جنوب المتوسط وعلى الجانب الآخر دولة أوروبية تعبر عن الاتحاد الأوروبى ولمدة عامين .

وكانت أول رئاسة لهذا الاتحاد بالنسبة للجانب الأوروبى من فرنسا ، أما الجانب المتوسطى فكانت من مصر .

---

(١) انظر ، د. خالد سعد زغلول حلمى ، الشراكة العربية الأوروبية ومستقبل العلاقات الاقتصادية، مرجع سابق ، صـ ١٨٥ ،١٨٦ـ .

(٢) من الموقع الرسمى للاتحاد الأوروبى- الشراكة الأورومتوسطية ، تاريخ الدخول ٢٢-١٢-٢٠١٢م .
- http://europa.eu/euromed/political.en.htm

وأصبح للاتحاد منذ شهر سبتمبر عام ٢٠١٠م أمانة فنية مقرها برشلونة وأمين عام وستة نواب للأمين العام (١) .

- خاتمة الفصل : أثر اتفاقات الشراكة الأورومتوسطية على العمل العربى المشترك :

تعد نماذج اتفاقات الشراكة المعقودة بين الاتحاد الأوروبى وعدد من الدول العربية المتوسطية سواء فى منطقة شمال أفريقيا أو فى منطقة المشرق العربى هى الإطار لما سوف يكون عليه التعاون الأوروبى - العربى فى مجمله فى المستقبل أيا كان الطرف العربى الداخل فى الشراكة ، مع الفارق فى تفاصيل هذه الشراكة حسب نظم الدولة المشاركة اقتصاديا وسياسيا .

فالشراكة ليست فقط سياسة أوروبية تجاه منطقة المتوسط وإنما هى من السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبى فى مواجهة الدول خارج القارة الأوروبية وخاصة دول المنطقة العربية والتى تحتوى على مخزون النفط ومشتقاته الغاز الطبيعى ، وهى من السلع الأكثر أهمية بل هى سلع حساسة وإستراتيجية للجانب الأوروبى (٢) .

---

(١) بمجرد تكوين الاتحاد أصبح لدية العديد من المبادرات الرئيسية على جدول اعماله مثل ؛ إزالة التلوث من البحر المتوسط بما فى ذلك المناطق البحرية والساحلية ، إنشاء الطرق السريعة البحرية والبرية التى تربط بين الموانئ وتحسين الاتصالات والسكك الحديدية وذلك لتسهيل حركة نقل البضائع والأشخاص ، برنامج مشترك للحماية المدنية فى الوقاية ومعالجة الكوارث الطبيعية والكوارث التى هى من صنع الانسان ، إنشاء الجامعة الأورومتوسطية فى سلوفينيا فى يونيه عام ٢٠٠٨م ، تقديم مبادرة لتطوير المشروعات التجارية الأورومتوسطية والتى تدعم الشركات الصغيرة العاملة فى المنطقة .

- من الموقع الرسمى للاتحاد الأوروبى- الشراكة الأورومتوسطية ، تاريخ الدخول ٢٢-١٢-٢٠١٢م .
- http://europa.eu/euromed/political.en.htm

(٢) أكد د. عصمت عبد المجيد فى رؤيته حول إعلان برشلونة والسياسة المتوسطية الجديدة ضرورة اتساع دائرة التعاون ليشمل جميع الدول العربية المتوسطية وغير المتوسطية منعا لتجزئة التعاون العربى الجماعى ، وأن فكرة الشراكة المتوسطية يجب أن تكون مكملة وليست بديلة عن الحوار العربى - الأوروبى ، كما يجب أن تراعى الشراكة المتوسطية الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى تمر بها الدول العربية نتيجة برامج الإصلاح الاقتصادى وما يترتب عليه من آثار سلبية فى القوي العاملة ، كما ينبغى أن تتكامل المشروعات التى يتم الاتفاق عليها فى إطار الشراكة مع ما يتم إقراره من قبل أجهزة الجامعة العربية ومؤسسات العمل العربى المشترك .

- انظر ، أ/ عبد الفتاح الرشدان ، مرجع سابق ، صـ٧٨ ، ٨٠ـ .
- انظر كذلك ، أ/ تيسير متولى ، المشاركة الأوروبية والموقف الصعب للصادرات الزراعية ، مقالة فى مجلة الأهرام الاقتصادى ، العدد (١٩١٥) ، تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٩م ، (القاهرة : مكتبة الأهرام للبحث العلمى ، عام ٢٠٠٥م) ، صـ٩ـ .
حيث أشارت فى مقالها إلى انتقاد احد اعضاء اتحاد المستثمرين العرب وعضو اللجنة العليا لتنسيق العمل العربى المشترك اتفاقيات المشاركة العربية - الأوروبية لكونها تمت بشكل منفرد مع كل دولة عربية مما أدى إلى عدم تبادل الخبرات بين تلك الدول ، وكان قد اقترح تنظيم ملتقى يشارك به أجهزة للتفاوض مع الاتحاد الأوروبى لكى تتبادل الخبرات فيما بينها مع وضع تصور لكيفية تطبيق هذه الاتفاقيات بما يخدم الاتفاقيات العربية الموقعة فى إطار مجلس الوحدة الاقتصادية أو الجامعة العربية .

لذلك فإن اتفاقات الشراكة التى عقدت مع عدد من الدول العربية تستطيع أن تبين ليست فقط الآثار الناتجة عن تلك الاتفاقيات على العمل العربى المشترك ، بل أثر التعاون الأوروبى - العربى فى مجمله على العمل العربى الموحد . ويمكن بلورة تلك الآثار على النحو الآتى : (١)

(١) سعى الاتحاد الأوروبى إلى تجزئة العالم العربى إلى مناطق جغرافية متباعدة المصالح ومتعددة الانتماءات سواء من خلال عقد اتفاقات للشراكة وفقا لكل منطقة جغرافية على حدة مثل ؛ منطقة دول المغرب العربى ، والمشرق العربى ، ومنطقة دول الخليج ، منطقة لومى (موريتانيا ، السودان ، الصومال ، جيبوتى ، جزر القمر) .

أو عن طريق اتباع سياسة استبعاد بعض الدول من الشراكة لوجود مشاكل سياسة معها مثل ليبيا والعراق مما أثر ذلك على الانتماء العربى فى مجمله ، أو عن طريق تشجيع التعامل مع التكتلات الفرعية مثل؛ التعامل مع مجلس التعاون الخليجى وتجنب العمل مع المؤسسة الجماعية الممثلة لتلك الدول وهى جامعة الدول العربية .

(٢) نتيجة لعدم إمكانية تحقيق التوازن بين طرفى علاقة الشراكة حتى ولو قام الاتحاد بمحاولة تحقيق هذا التوازن بتقديم المساعدات المالية لجعل الهياكل الاقتصادية للبلدان العربية المشاركة تقوم بالإنتاج أو لسد عجز الموازين العامة لتلك الدول فإن ذلك صعب التحقيق نظرا لأن أطراف العلاقة هى دول فرادى من جانب وتكتل اقتصادى موحد وضخم من جانب اخر .

بجانب أن السياسات الحمائية التى يظل الجانب الأوروبى يطبقها سواء فى تمسكه بالمعايير والمواصفات الجامدة أو عدم تحريره للسلع الزراعية فى حين أن الجانب العربى يقوم بدور المتلقى فقط لما يمليه عليه الجانب الأوروبى فإن ذلك بلا شك يؤثر سلبا على الهياكل الصناعية العربية ويجعل هناك منافسة غير متكافئة .

مما يترتب عليه عجز فى موازين المدفوعات وتأثيره على المستوى الاجتماعى ويكون له أثر بالغ الأهمية على قيام وحدة اقتصادية عربية (٢) .

---

(١) انظر فى تلك الآثار :

- أ/ عبد الفتاح الرشدان ، مرجع سابق ، صـ٧٤ ،٧٧ـ .

- أ/ شريط عابد ، الاقتصاد العربى وتحديات القرن الحادى والعشرين ، مرجع سابق ، صـ٤٩ـ .

- أ/ فاروق حسنين مخلوف ، مرجع سابق، صـ ١١٧ ،١١٩ـ .

(٢) ترى الباحثه : أن الطرف الأوروبى يظن أنه لمجرد تقديم المساعدات والمعونات المالية للدول العربية يجعلها فى موقف متوازن مع الجانب الأوروبى وهو الذى يخلق المساواة وتوازن طرفى العلاقة ،وهو أمر غير متحقق والدليل على ذلك أن الطرف الأوروبى هو الذى حدد إطار التبادل التجارى مع الطرف العربى بناء على مصلحته هو وليس لتحقيق مصالح الطرفين كما أن تباين حجم التبادل التجارى بين الطرفين يؤكد هذه الفرضية .

وهو ما يجعلنا نرى أن علاقة الاتحاد الأوروبى بالدول العربية المتوسطية ليست شراكة بالمعنى الفنى الدقيق لأن الشراكة يفترض فيها توازن الأطراف وإلا أصبحنا أمام اتفاقات إذعان أى يوجد طرف ضعيف وطرف قوى يستفيد منه على الرغم من تأكيد الاتحاد الأوروبى على أن العلاقة تقوم على أساس المساواة فى التعامل.

(٣) عدم وجود إطار تنسيقى عربى موحد يمثل الدول العربية أطراف المشاركة أو الدول العربية الراغبة فى الدخول فى مفاوضات مع الاتحاد الأوروبى يجعل هذا الطرف عرضة للأخطار الاقتصادية والاجتماعية والأزمات الاقتصادية العالمية والأوروبية ، وعدم قدرته على تحقيق أفضل النتائج من العملية التفاوضية .

بجانب عدم إدراج للمبادئ والثوابت الأساسية العربية فى إطار اتفاق الشراكة جعله معبرا عن ثوابت ومبادئ وسياسات الاتحاد الأوروبى فقط .

خاصة أن اتفاقات الشراكة لا تمانع من تكتل الدول المشاركة والتكامل معها من جانب كيان اقتصادى واحد بناء على شرط التكافؤ المنصوص عليه فى إعلان برشلونة .

(٤) تعتبر عملية الانتقاء ، وعدم التكافؤ التى يتبعها الاتحاد الأوروبى بالنسبة لاهتمام الشراكة بالسلع الصناعة (الصناعات التحويلية) ، واستبعاد المنتجات الزراعية تهميش للجانب الزراعى العربى وإهماله ، وهو ما يعد إضرارا بالأمن الغذائى العربى ويؤدى إلى إضعافه ، وهو ما يؤثر سلبا على عناصر التكتل الاقتصادى العربى الموحد .

(٥) إن قياس ما حصلت علية الدول العربية من إجمالى المساعدات المقدمة إليهم من الاتحاد الأوروبى فى مقابل الربح والخسارة الناتجة عن تلك الشراكة وجد المحللون الاقتصاديون فيها أنها نسبة ضئيلة مقابل ما فقدته الدول العربية من خسائر مالية نتيجة لتحرير عملية التبادل التجارى مع الاتحاد الأوروبى فى ظل رفع رسومها الجمركية ، والتى كانت تعتمد عليها الدول العربية كمورد مالى هام للخزانة العامة فعلى سبيل المثال ؛ خسرت الجزائر حوالى ٢,٢مليار دولار خلال عام ٢٠٠٥م – عام ٢٠٠٩م (١).

---

(١) نتيجة لدخول المنشأت الصناعية لتلك الدول فى منافسة حادة مع السلع الأوروبية فقد أدى ذلك إلى خسارة فى عائداتها الضريبية نتيجة للتوسع فى الإعفاءات الضريبية على المشاريع الاستثمارية ، وفى مقدمتها رؤوس الأموال الأوروبية فى حين كانت التدفقات الاستثمارية الأوروبية المباشرة إلى أسواق الدول العربية كانت قليلة ومحدودة وترتكز على نشاطات معينة مثل ، النفط والغاز وقطاع الخدمات .

- د. محمد توفيق سماق ، مرجع سابق ، من الموقع الإلكترونى ، تاريخ الدخول ٢٢-١٢-٢٠١٢م .
- http://www.thawra.alwehda.gov.sy

ولدرء الآثار المترتبة على الشراكة الأورومتوسطية على العمل الاقتصادى العربى المشترك أو عن أى شكل من أشكال التعاون بين الجانبين فى المستقبل ؛ فقد أجمع الكثيرون على أنه لا سبيل لدرء تلك الآثار سوى بقيام التكتل الاقتصادى العربى الموحد ، وذلك بتوسيع نطاق منطقة التجارة العربية الحرة وإنشاء السوق العربية المشتركة فى إطار جامعة الدول العربية .

وذلك لتحجيم الآثار السلبية لتلك الاتفاقات فى المستقبل ولحماية الدول العربية أطراف الشراكة من تعنت الجانب الأوروبى .

كما أن هذا الأمر سوف يمنع الجانب الأوروبى من إعطائه للامتيازات لإسرائيل على حساب الدول العربية (١) ، وقد أدركت معظم الدول العربية على الأقل هذا الأمر .

لذا فقد جرت محاولات عديدة فى إطار جامعة الدول العربية لوضع الحلول المناسبة لبلورة رؤية عربية موحدة لما بعد برشلونة وكانت من ضمن هذه المحاولات ندوه غير رسمية عقدت فى١- ٢ سبتمبر عام ١٩٩٦م بدعوة من الأمين العام لجامعة الدول العربية تحت عنوان ما بعد برشلونة شارك فيها العديد من المتخصصين وذلك تنفيذا لقرار مجلس الجامعة رقم (٥٥٦) بتاريخ ١١مارس عام ١٩٩٦م .

وقد خلصت الندوة إلى عدة نتائج كان من أهمها : (٢)

(١) ضرورة بلورة رؤية عربية موحدة فى مواجهة انتشار التجمعات والتكتلات الاقتصادية الأخرى وهو ما يستدعى إقامة تكتل اقتصادى عربى موحد يكون ندا لكافة التكتلات والتجمعات الدولية والإقليمية

(٢) كما شدد المشاركون على ضرورة قيام الشراكة الأوروبية المتوسطية على أسس التسوية السلمية فى الشرق الأوسط استنادا إلى قرارات مجلس الأمن رقم (٢٤٢) ، (٣٣٨) ، (٤٢٥) ، ومبدأ الأرض مقابل السلام ، وحق تقرير المصير، وإنشاء منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل ، وضرورة مشاركة الأمانة العامة للجامعة العربية فى أعمال التعاون الأوروبى المتوسطى .

---

(١) تجدر الإشارة أن نسبة الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبى قد زادت عام ٢٠١٠م لتصل إلى ٢١,٢% ، وهى أقل من نسبة من صادرات تلك الدول إلى آسيا والصين وأزيد من نسبة صادراتها إلى الولايات المتحدة ، حيث تراجعت حصة الاتحاد من الصادرات العربية تراجع بسيط من ١٥,٨% عام ٢٠٠٩م إلى ١٥,٣% عام ٢٠١٠م أما الواردات من الاتحاد فقد سجلت زيادة بأقل من واحد فى المائة فقط فى حين سجلت أعلى نسبة من الواردات العربية من اليابان والصين . وقد أشارت تلك النسب إلى بداية اتخاذ الدول العربية لشركاء تجاريين آخرين مثل دول آسيا واليابان والصين لزيادة مبادلاتهم التجارية عن الاتحاد الأوروبى نظرا للمعوقات الذى يضعها الاتحاد فى علاقاتة التجارية حتى فى اطار الشراكة مع الدول العربية .

- التجارة الخارجية للدول العربية ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ٢٠١١م ، صادر عن صندوق النقد العربى ، من الموقع الإكترونى لصندوق النقد العربى ، تاريخ الدخول ٢٠-١٢-٢٠١٢م .
-http://www.amf.org.ae

(٢) انظر ، أ/ فاروق حسنين مخلوف ، مرجع سابق ، صـ ١٢٥ ،١٢٦ـ .

وضرورة مراعاة الجانب الأوروبى المرونة فى تطبيق السياسات الزراعية لدول الاتحاد بما لا يضر بالمصالح العربية فى المجال الزراعى .

كما أشار الأمين العام الأسبق بجامعة الدول العربية / السيد عمرو موسى فى حواراته مع المسئولين الأوروبيين إن الدول العربية مرتبطة بشكل جماعى ضمن الجامعة العربية بسياسات ومواقف واستراتيجيات قومية تستدعى أن يكون الحوار والتعاون شاملا ، وأن الحوارات التى تتم مع مجموعات جغرافية فى الوطن العربى رغم فائدتها إلا إنها غير كافية لتشكل توافقاً جماعياً فى معالجة مشتركة للمشكلات والتحديات التى تواجه الأمن فى أوروبا وفى العالم العربى (١) .

أما على جانب الدول العربية فقد دعت عدد من الدول العربية منها مصر إلى ضرورة التنسيق بين مواقف الدول العربية المتوسطية فى المفاوضات مع الاتحاد الأوروبى .

ولذلك عقد عدد من الاجتماعات عام ١٩٩٨م بوزارة الخارجية فى القاهرة ، وقد ركزت تلك الاجتماعات على ضرورة وضع قواعد للمنشأ موحدة ، والاستفادة من قيام منطقة تجارة حرة عربية متوسطية .

وقد اتفقت الوفود المشاركة على اعتبار اجتماعات رؤساء أجهزة التفاوض العربية المتوسطية بمثابة آلية للتنسيق بين الدول العربية المتوسطية والتى تجتمع بشكل دورى (٢) .

وفى ختام هذا البحث لا يتبقى لنا سوى أن نشير إلى ما استخلصه الباحث من نتائج من خلال هذه الدراسة ، وعرض للتوصيات والرؤى المستقبلية لتصحيح مسار الاتحاد الأوروبى وجامعة الدول العربية فى عملية التكامل الاقتصادى .

---

(١) انظر ، تقرير الأمين العام السابق السيد عمرو موسى إلى قمة الخرطوم عام ٢٠٠٦م ، مرجع سابق ، صـ٣٦٣ـ .

(٢) تم الاجتماع الأول لتلك الآلية فى ١٢- ١٣يناير عام ١٩٩٩م والتى خرجت بمجموعة من التوصيات منها ؛ التوصية بالاستفادة من تطبيق قاعدة تراكم المنشأ المتعدد الأطراف والكلى بين الدول العربية المتوسطية عند التصدير إلى دول الاتحاد الأوروبى فى إطار منطقة تجارة حرة عربية ، الاتفاق بين الدول العربية المتوسطية حول مواقف محددة من البنود المختلفة فى قواعد المنشأ الأوروبية المتوسطية وخاصة فيما يتعلق بقاعدتى التراكم الإقليمى ، ورد الرسوم ، تنسيق المواقف حول القطاعات الصناعية المختلفة ، التقدم إلى الجانب الأوروبى بمشروع للتنسيق فيما بين الدول العربية المتوسطية للحصول على التمويل والخبرة والمشورة الفنية اللازمة للأنشطة والدراسات التنسيقية التى تتبناها منطقة التجارة الحرة العربية - المتوسطية ، تنسيق المواقف فى التفاوض مع الجانب الأوروبى حول تيسير سبل انتقال الأفراد بهدف ممارسة الأنشطة المتولدة عن اتفاقات المشاركة الأوروبية - المتوسطية ، التوصية بإعداد ورقة تلخص الموقف العربى من القضايا ذات الاهتمام العربى المشترك .

- انظر فى ذلك ، أ/ فاروق حسنين مخلوف ، مرجع سابق ، صـ ١٣١ ،١٣٢ـ .